البحوث والدراسات

جهود التجديد في علوم الحديث:

دراسة تحليلية نقدية

د. محمد ناصيري

دار الحديث الحسنية

مركز نهوض للدراسات والبحوث
NOHOUDH CENTER FOR STUDIES AND RESEARCHS

جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢٠

All rights reserved © 2020

جهود التجديد في علوم الحديث:

دراسة تحليلية نقدية[1]

د. محمد ناصيري

دار الحديث الحسنية

(1) أصل هذه الدراسة مداخلة ضمن ورشة «**العلوم الإسلامية ومسألة التجديد المنهجي: الرؤية - المنهج - كيفية التنزيل**»، التي نظمها مركز نهوض للدراسات والبحوث - الكويت، بمراكش يومي 2 و3 أبريل 2016م.

الفهرس:

الفهرس 3
ملخَّص 4
نموذج مختصر لمنهج الدراسة 6
خصوصيَّة الخبر النبوي والحاجة إلى مناهج متعدِّدة لنقده 6
منهج تقرير القواعد وأثره في النقد 7
مدخل: مكانة علوم الحديث كمنهج في التفكير، وموضوعها 11
- خصوصيَّة الخبر النبوي والحاجة إلى مناهج متعدِّدة لنقده 12
- فترة الصحابة الذين عاصروا التنزيل وعايشوا الوقائع وما بعدها 13
المحور الأول: جهود التجديد (تتبُّع ودراسة) 31
- المعارضة بين الأخبار 41
- ما بعد الصحابة وقبل تدوين أصول النقد 16
- مقارنة الحفظ بالكتاب 17
- الاستقراء التامُّ لطرق الحديث لتمييز خطأ الشيخ من خطأ الرواة عنه 17
- النقد الحديثي لدى طائفة الفقهاء المحدثين 18
- فترة ما بعد تدوين منهج النقد مع الإمام الشافعي 20
- الإمام الشافعي يتخلَّص من التناقض ويضع أصولًا تطَّرد 21
- إعادة الصلة بين النقد الفقهي والنقد الحديثي مع القاضي الرامهرمزي 72
- الحافظ أبو جعفر الطحاوي وكتابه «مشكل الحديث» 82
- الحافظ أبو بكر الخطيب يرتب علوم الحديث ويجمع أطرافها بإحكام 29
- تحليل بعض المادة العلمية من كتابه «الكفاية» 92
- ابن عدي وكتابه الكامل (277-365هـ) 13
- ابن حجر وجهوده في ترتيب مصطلح الحديث ترتيبًا موضوعيًّا (852هـ) 23
- القرنان التاسع عشر والعشرون 33
المحور الثاني: الثابت والمتغيِّر في مناهج علوم الحديث 35
خاتمة 36

ملخَّص:

- كثرت الدراسات التي تناولت مناهج المحدثين، وما اعتراها عبر الزمن، وعُقدت ندواتٌ ومؤتمراتٌ لمعرفة واقع علوم الحديث والتفكير في آفاقه. والكل يقرُّ بأن الحديث وعلومه يعرف مشكلاتٍ عدَّة، ترجع إلى مناهجه، أو مناهج دراسته. وأهمها مدى كفاية قواعده، وتشتُّتها، وتفرُّقها بين الفنون الحديثية، وطريقة عرضها، والمفارقة بين التنظير وواقع النقد بها، وحاجتها إلى قواعد علومٍ أخرى في بعض مراحل تطبيقها.

وتنازع في هذا تياران: تيار يريد لها الاحتفاظ بما هي عليه؛ لكونها تحتضن قواعد ما صحَّ وما رُدَّ من الأخبار، وأي عبثٍ بها يؤدي إلى انهيار بناءٍ قائمٍ. وتيار يرى ضرورة تقويم ما هو قائم، وإبداع ما يلزم إذا كان ضروريًّا للإجابة عن إشكالاتٍ دفع بها الزمان ظهرت على بعض ما صحَّ من الأخبار، أو ما ضعف منها. فأصبح النقاش يحتدُّ بين من يرى ضرورة التجديد في قواعد العلم، واستدعاء علومٍ أخرى خادمة، وبين من يرى التجديد فقط في عرض مضمونه، وهو أمر يتفق عليه الجميع. إن هذا النقاش الذي يسعى لحلِّ مشكلات علم الحديث يتطلب منَّا دراسةً علميةً لمادة مصطلح الحديث للوقوف على خصائصه، وتحديد ماهيته، وضبط مفاصله المنهجية، وكيف كانت علاقته بالعلوم الأخرى، وكيف وقع الانفصال إن كان هناك اتصال... ولا يكفل لنا هذا إلَّا الوقوف على جهود التجديد التي عرفها هذا العلم، وتحليلها ونقدها؛ لأن أي تجديدٍ لا بدَّ أن يعتبر بخصوصيَّة الموضوع، وبالقصور الذي اعترى القواعد القائمة، أو بالفراغ الذي يفسح المجال للخطأ بالوقوع، وقد لا يكون التقدير في ذلك صحيحًا، مما يعطي شرعية النقد وإعادة التطوير.

إذن، فما هي أهم الجهود التجديدية في علم الحديث؟ وما هي مميزاتها وآثارها على نتائج العلم؟ وما هي أهم الاستدراكات عليها؟ وكيف يمكن أن نجعل من علم الحديث منهجًا في التفكير؟

لقد بحث كثيرون هذه الجهود. لكن نظرًا لمنهج الدراسة وتصوُّر فكرة البحث، كانت عنايتهم تتجه للتحقيب أكثر، وكانت الخلاصات غالبًا تؤكِّد على أن التجديد في كل حقبةٍ اتَّجه إلى مواكبة ما جدَّ من قضايا تتعلَّق بنقل الحديث، فتُبتكر قواعد أو شروط تناسبها

لحفظ الحديث من أي خلل! وهو ما كادت تجمع عليه أوراق ندوة الحديث المتعلِّقة بالموضوع، التي انعقدت في دبي بكلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية بين الثامن والعاشر من أبريل 2003 . لكن غاب إلى الآن - في حدود علمي - أيُّ دراسة تتناول التحليل العلمي لكل جهدٍ تجديديٍّ، والعلاقة بينها، والآثار المترتبة عنها، لكشف ما ظهر بوصفه تجديدًا قاصرًا، وما هو تجديد اشتمل على فرصٍ لفتح الآفاق الرحبة، وكسر العزلة التي فُرضت على الدرس الحديثي. نعم، كانت للدراسات المذهبية إسهاماتٌ في الحفاظ على معالم من المنهج النقدي ما قبل تقرير الشافعي، يظهر فيها ذلك التكامل بين العلوم، وهو ما يفرض علينا في هذه الدراسة استدعاءها في إطار المقارنة والتفسير والتعليل.

تتكوَّن هذه الورقة من مدخلٍ ومحورين: الأول منهما يرصد هذه الجهود مع تحليل أهمها، وكشف ما تميزت به، وتعليلها وبيان أثرها، وبحث العلاقة بينها وقصورها، أو قصور من جاء بعدها في استثمار ما اشتملت عليه من إبداع. والثاني منهما أعرض فيه تصورًا لما أراه كفيلًا بأن يجعل هذا العلم منهجًا في التفكير، إذا تضافرت جهود الباحثين في سبيل ذلك، في المضمون وفي الشكل.

نموذج مختصر لمنهج الدراسة

لقد تميَّزت علوم الحديث بكونها أولَ منهجٍ اكتملت معالمه لنقد نوعٍ من الأخبار والوثائق التاريخية في التاريخ، فقد كان تمييز ما يثبت من الأخبار المضافة للنبي صلى الله عليه وسلم وما لا يثبت ضرورةً دينيةً لكون جُلِّ أخباره وحيًا تعبَّد الله به عباده، وضرورةً اجتماعيةً لكون العلاقات لا بدَّ لها من نظامٍ قانونيٍّ مُعلل، يعرف به سبب وجود القائم من الحقوق والأملاك والالتزامات. قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «ولمَّا كان ثابت السُّنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار، ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلَّا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلَّا بانتحالها؛ وَجَب الاجتهاد في علم أصولها»[1]. فاهتدى المسلمون إلى بناء منظومةٍ نقديةٍ كفيلةٍ بتمييز ما يثبت مما لا يثبت من الأخبار النبوية والوثائق التاريخية.

خصوصيَّة الخبر النبوي والحاجة إلى مناهج متعدِّدة لنقده

لقد كان لخصوصية موضوع النقد - وهو الخبر الشرعي الذي هو عبارة عن أوامر ونواهٍ - أَثَرٌ في إبداع وسيلة السند، وهو الرواة الذين يُنقل عبرهم الخبر، بوصفه شرطًا في تلقيه؛ إذ لا سبيل لمنطق المطابقة مع الواقع، ولئن جاز القول بأنهم سبقوا إلى هذه الوسيلة، فإنهم لم يسبقوا إلى الشروط التي وُضِعت لقبول ما ينقل بها، وهي شروط في الرواة، وأخرى في متن الخبر، وما كان لهم أن ينجحوا في جُلِّ نتائجهم وتأخذ الطابع العلمي، لولا علوم أُسِّست تلبي حاجة كل شرط، فشرط العدالة والضبط تكفَّل به علم الجرح والتعديل، وشرط الاتصال بين الرواة تكفَّل به التاريخ، وشروط المتن تكفَّل بها علوم اللغة والفقه والكلام. إن ما ذكرناه يجعلنا أمام علومٍ متعدِّدة، وتخصُّصات تلتقي كلها لخدمة الخبر النبوي وما يتصل به، وأي فصلٍ بينها عند الحديث عن تجديد المنهج سوف يؤدي إلى اختلال في النتائج.

وقد نبَّه على هذه الخصوصية الإمام الشافعي في مقالة مفصلة في كتابه «**جماع العلم**»[2]، والتقطها الخطيب البغدادي رحمه الله[3] وعرضها عرضًا تحليليًّا، نرى أن عدم إيلاء ما ذكره العناية اللائقة به فوَّت كثيرًا من فرص التجديد والنقد المستمر، قال رحمه الله: «وأما الضرب الثالث الذي لا يُعلم صحَّته من فساده، فإنه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقًا أو كذبًا، وهذا الضرب لا يدخل إلَّا فيما يجوز أن يكون، ويجوز ألَّا يكون، مثل الأخبار التي

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص3.

(2) الإمام الشافعي، الأم (7/278) وما بعدها، نعم لم تأخذ حظَّها في «الرسالة» بشكل كافٍ.

(3) وهو الذي جمع معارفَ كثيرةً تكاملت مناهجها في ذهنه، وبرز أثرها في كتبه.

ينقلها أصحاب الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحكام الشرع المختلف فيها، وإنما وجب الوقف فيما هذه حاله من الأخبار لعدم الطريق إلى العلم بكونها صدقًا أو كذبًا، فلم يكن القضاء بأحد الأمرين فيها أَولى من الآخر، إلَّا أنه يجب العمل بما تضمَّنت من الأحكام إذا وجد فيها الشرائط التي نذكرها بعدُ إن شاء الله تعالى»[4]. فقوله رحمه الله: «الأخبار التي ينقلها أصحاب الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحكام الشرع المختلف فيها» يؤكِّد أن الأخبار التي ترد في الأحكام المتفق عليها، وتكون مخالفةً لها، حقُّها الردُّ، ولا ينفعها وثاقة الرواة. أما الجرح والتعديل فهو لا يستعمل إلَّا فيما ورد في الأحكام الشرعية المختلف فيها. أما بقية الأخبار فتتوقَّف على أمور أخرى تنضاف إلى الجرح والتعديل.

وقد أخذ هذا الأصل من الخطيب ابنُ خلدون في مقدمته، وسقط عنده شرط أن يكون الخبر الذي لا يدرك صدقه إلَّا بالجرح والتعديل، هو فقط ما ورد في موضوع أحكام الشرع المختلف فيها، فأطلق في موضع التقييد، قال رحمه الله: «وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحَّة الأخبار الشرعية؛ لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العملَ بها حتى حصل الظنُّ بصدقها، وسبيل صحَّة الظن الثقةُ بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات فلا بدَّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار في ذلك أهم من التعديل ومقدمًا عليه»[5]. لكن هل كل الأخبار النبوية كذلك؟ فأين الغيبيات النسبية والمطلقة، والواقعات المتصلة بسيرته؟

فنحن إذن أمام خبر لا بدَّ من تقصي خصائصه، وإدامة البحث عمَّا يليق به من مناهج النقد. ولذلك قد نكون أمام معارف أخرى، كعلم الاجتماع والنفس والتاريخ العام...

منهج تقرير القواعد وأثره في النقد

إن المتتبِّع لنقد الأخبار النبوية خلال نهاية القرن الأول، والنصف الأول من القرن الثاني، يلمس ما ذكرناه من تكاملٍ بين مناهج علومٍ عدَّة في نقد الخبر النبوي، ونستطيع تقسيمها إلى منهجَيْن: منهج النقَّاد الفقهاء أهل الفتوى، ومنهج النقَّاد غير المشتغلين بالفقه والفتوى. والقاسم المشترك بينهما هو ثبات منهجيهما ووضوحه، مع انعدام أي تقعيدٍ أدبيٍّ مكتوب، وإنما هي ممارسة راسخة تشبه مَلَكَة الصنائع، دلَّ على ذلك تطابق النتائج، وتداول مقولات صارت كالمعايير[6].

(4) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص17.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ت. الدرويش، ط. دار يعرب، ط. الأولى، 2004، 1/127-128.

(6) أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص27-28.

وعلى كل حال، فإن أول جهدٍ نرصده قد أعلن معالم المنهج النقدي وقرَّرها هو جهد الإمام الشافعي، فقبله كانت الممارسة النقدية فطريةً، ولم تتخذ الصفة العلمية إلَّا بوجود الاطراد في النتائج لدى النقَّاد، مما سهل تلخيص بعض قواعد النقد في مقولاتٍ تسير سَيْر القواعد العامَّة، لكنها لا تفي بالتعريف بالمنهج الحديثي الذي كان سائدًا، ولا نستطيع أن نقومه إلَّا إذا ضممنا إليه مناهجَ أخرى لازمته كالمنهج الفقهي.

وأول ملاحظة تثار هنا، هي أن جهد الإمام الشافعي ترتَّب عنه التمييز بين المرفوع من الأخبار والموقوف؛ لأن الشافعي قرَّر عدم حجيته، فانظر الأثر الأصولي، بينما قبله كان الأثر عن الصحابة أحد المعايير النقدية كما يظهر ذلك في طريقة مالك وتلميذه محمد بن الحسن الشيباني من الأحناف. وينضاف إلى ذلك فصل المرسل عن الموصول، فأصبح التأليف وجمع الأخبار متأثرًا بتقريرات الشافعي رحمه الله. ويمكن أن نقضي بحصول قطيعة معرفية مع مطلع القرن الثالث. فبينما كان للشهرة مكانة أساسية، وقعت الاستعاضة عنها بكمال الإسناد.

إن هذه القطيعة التي برزت - في نظري - أسَّست لمناظراتٍ علمية بين النقَّاد المحدثين من جهة، والنقَّاد الفقهاء من جهة أخرى، ترتَّب عنها عدَّة محاولاتٍ لتجديد المنهج النقدي في كل موضوعاته.

بعضها توخَّى ضبط ما يفسر نتائج النقد التي حصلت خلال القرنَيْن الثاني والثالث، لفهم المعايير المعتمدة، وبعضها حاول تطوير تلك المعرفة لإحكام المنهج، ولو أدى ذلك إلى إعادة النظر في المقبول أو المردود، وبعضها عمل على تقديم منهجٍ ملائمٍ لما آل إليه وضع الخبر النبوي، فهو إبداع كامل.

وسأحاول في هذه الورقة رصدها وتحليلها وتقديم ما أراه من أثرها أو قصورها، هذا بخصوص المعارف النقدية. أما بخصوص التجديد في مناهج التدريس، ففي تاريخ الدرس الحديثي - وأقصد هنا تدريس مصطلح الحديث - يمكن اعتبار **مقدمة ابن الصلاح** نموذج المقرر الدراسي الأول كما صرح به عندما تولَّى التدريس، وقد عرف تطويرًا داخليًّا، ولا نجد إلَّا محاولة الحافظ ابن حجر في «**النخبة**»، فهي التي خرجت عن أصل ابن الصلاح، لكن إلى اليوم لم يعرف هذا المقرر تصورًا واضحًا بخصوص من يتوجَّه إليه، ولا في أغراضه، ولا في إمكانية أن يُعاد بناؤه ليأخذ شكل مناهج البحث العلمية المقررة. وسأقدِّم بعض المعالم لتصوُّر يمكن من خلاله إبراز مصطلح الحديث بوصفه منهجًا بحثيًّا علميًّا، أي طريقة في التفكير.

==========

لقد كثرت الدراسات والبحوث[7] التي تناولت التعريف بمناهج المحدثين، وتطورها عبر الزمن، وعُقدت ندواتٌ ومؤتمراتٌ لمعرفة واقع علوم الحديث، والتفكير في آفاقه. والكل يقرُّ أن الحديث وعلومه يعرف مشكلاتٍ عدَّة، ترجع إلى مناهجه التي لم ينل تعريفها وتطويرها بما يليق بمقامها، أو مناهج دراسته. وأهم المشكلات هي مدى كفاية قواعده التي تناولتها كتب مصطلح الحديث، وتشتُّتها، وتفرُّقها بين الفنون الحديثية، وطريقة عرضها، والمفارقة بين التنظير وواقع النقد بها، ومدى حاجتها إلى قواعد علومٍ أخرى في بعض مراحل تطبيقها.

وتنازع في هذا تياران[8]: **تيار** يريد لها الاحتفاظ بما هي عليه لكونها تمثِّل معايير قبول الأخبار المقبولة، ومعايير رد الأخبار المردودة عبر تاريخ النقد! ويرى أن أي عبثٍ بها يؤدي إلى انهيار بناء قائم، أو في أحسن الأحوال يؤدي إلى الجهل بتفسير ظواهره. **وتيار** يرى ضرورة تقويم ما هو قائم، وإبداع ما يلزم إذا كان ضروريًّا للإجابة عن إشكالاتٍ دفع بها الزمان، ظهرت على بعض المقبول من الأخبار أو المردود منها. فأصبح النقاش يحتدُّ بين من يرى ضرورة التجديد في قواعد العلم، واستدعاء علومٍ أخرى مُكمِّلة ومساعدة، وبين من يرى الاقتصار على تجديد عرض المضمون، وهو أمر يتفق عليه الجميع.

إن هذا النقاش الذي يسعى لحل مشكلات علم الحديث يتطلَّب منَّا دراسةً علميةً لمادة مصطلح الحديث للوقوف على خصائصه، وتحديد ماهيته، وضبط مفاصله المنهجية، وكيف كانت علاقته بالعلوم الأخرى، وكيف وقع الانفصال إن كان هناك اتصال... والذي يحقِّق لنا هذا هو الوقوف على جهود التجديد والتطورات المعرفية التي عرفها هذا العلم، وتحليلها ونقدها؛ لأن أي تجديدٍ لا بدَّ أن يعتبر بخصوصية الموضوع، وبالقصور الذي اعترى القواعد القائمة، أو بالفراغ الذي يفسح المجال للخطأ بالوقوع، وقد لا يكون التقدير في ذلك صحيحًا، مما يعطي شرعية النقد وإعادة التطوير.

إذن، فما هي أهم الجهود التجديدية في علم الحديث؟ وما هي مميزاتها وآثارها على نتائج العلم؟ وما هي أهم الاستدراكات عليها؟ وكيف يمكن أن نجعل من علوم الحديث منهجًا في التفكير، يتجاوز مناوشات الدراسات الغربية المتعلِّقة بالثبوت، وتفسيرهم لبعض الظواهر؟ وهل من جهودٍ لتعميم هذا المنهج في الموضوعات المشابهة؟

---

(7) خصَّصت مجلة «إسلامية المعرفة» عددها 39 سنة 2005 لمحور نقد متون السُّنة، رصدت من خلاله المناهج والاتجاهات السائدة بهذا الخصوص.

(8) انظر: فايز عبد الفتاح أبو عمير، «قواعد نقد الخبر من الكتاب والسُّنة»، مجلة إسلامية المعرفة، عدد 39 سنة 2005، ص149.

لقد بحث كثيرون هذه الجهود. ونظرًا لمنهج الدراسة المعتمد في تلك البحوث، وأهدافها وتصور فكرة البحث، فقد كانت عنايتهم تتَّجه للتحقيب أكثر، وعرض خصائص جهود كل حقبة، وكانت الخلاصات غالبًا تؤكِّد على أن التجديد في كل حقبةٍ اتَّجه إلى مواكبة ما جدَّ من قضايا تتعلَّق بنقل الحديث، أو فقهه، أو تقريبه، فتُبتكر قواعد أو شروط تناسبها لحفظ الحديث من أي خلل! وهو ما كادت تجمع عليه أوراق ندوة الحديث المتعلِّقة بالموضوع، التي انعقدت في دبي بكلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية بين الثامن والعاشر من أبريل 2003[9] . لكن غاب إلى الآن - في حدود علمي - أيُّ دراسة شاملة تتناول التحليل العلمي لكل جهدٍ تجديديٍّ في تاريخ النقد الحديثي، والعلاقة بينها، والآثار المترتبة عنها، لكشف ما ظهر بوصفه تجديدًا قاصرًا، وما هو تجديد اشتمل على فرصٍ لفتح الآفاق الرحبة، وكسر العزلة التي فُرضت على الدرس الحديثي في هذا العصر وما قبله.

فالمُتتبِّع لحال الدرس الحديثي سيكتشف من أول نظرة أنه درسٌ مستقلٌّ عن باقي العلوم الأخرى[10]، وأقصد بذلك أن النقَّاد اشتغلوا بالتحقُّق من ثبوت أصل الخبر، ثم الحرص على سلامته مما يفسد معناه الذي يؤكِّده النقل، وقليل منهم اهتمَّ برفع ما يشكل منه، وَفق المعايير التي رأوا أنها كفيلةٌ بذلك. بينما ما يشتمل عليه من استشكالٍ في فقهه، فقد تكفَّل به علمٌ آخر هو علم الفقه، وأهله عبر التاريخ هم المرجع فيه دون سواهم؛ ولهذا كانت للدراسات المذهبية إسهاماتٌ في الحفاظ على معالم من المنهج النقدي الذي ساد قبل تقرير الشافعي للقواعد التي تحفل بها كتب المصطلح وأصول الفقه، وهي دراساتٌ يظهر فيها ذلك التكامل بين العلوم، وهو ما يفرض علينا في هذه الدراسة استدعاءها في إطار المقارنة والتفسير والتعليل.

انطلاقًا من هذا، يتبيَّن أن موضوعات البحث هي الحديث من حيثُ جمعه ونقله وفقهه، والخبر من حيث مناهج نقده. وبما أن الموضوع واسع جدًّا، فسنقتصر على ما نراه من أهم الجهود.

وتتكوَّن هذه الورقة من مدخلٍ ومحورين: **الأول** منهما يرصد هذه الجهود مع تحليل أهمها، وكشف ما تميزت به، وتعليلها وبيان أثرها، وبحث العلاقة بينها وقصورها، أو قصور من جاء بعدها في استثمار ما اشتملت عليه من إبداع. **والثاني** منهما أعرض فيه تصورًا لما أراه كفيلًا بأن يجعل هذا العلم منهجًا في التفكير، إذا تضافرت جهود الباحثين في سبيل ذلك، في المضمون وفي الشكل.

---

(9) طُبعت بحوث الندوة كاملة وصدرت ضمن منشورات الكلية.

(10) كتب العلامة عبد الحي اللكنوي جوابًا ضمن كتابه «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» (ص 31-30)، وذكر فيه انفصال الفقه عن الحديث، أو بمعنى ما نحن فيه انفصال من يشتغل بالفقه عن دراسة الحديث ونقده، والاكتفاء بإتقان المسائل الفقهية، ومن ثَمَّ انفصل النقَّاد عن الفقه واكتفوا بتتبُّع الأخبار ونقدها دون الاهتمام بفقهها وتحريره. انظر: طه جابر العلواني، «السُّنة النبوية ونقد المتون»، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 39، ص25.

مدخل: مكانة علوم الحديث كمنهج في التفكير، وموضوعها

تُعَدُّ علوم الحديث أولَ منهجٍ اكتملت معالمه لنقد نوعٍ من الأخبار والوثائق التاريخية في التاريخ، ويدلُّ على هذا:

■ **أولًا:** ما كتبه الدكتور أسد رستم العالم المسيحي العربي الميتودولوجي باعتزازٍ في مقدمة كتابه «**مصطلح التاريخ**»، قال : «وأول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي»[11]. فقد كان تمييز ما يثبت من الأخبار المضافة للنبي صلى الله عليه وسلم وما لا يثبت ضرورةً دينيةً لكون جُلِّ أخباره وحيًا تعبَّد الله به عباده، وضرورةً اجتماعيةً لكون العلاقات لا بدَّ لها من نظامٍ قانونيٍّ مُعلل، يعرف به سبب وجود القائم من الحقوق والأملاك والالتزامات. قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «ولمَّا كان ثابت السُّنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار، ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلَّا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلَّا بانتحالها؛ وَجَب الاجتهاد في علم أصولها»[12]. فاهتدى المسلمون إلى بناء منظومةٍ نقديةٍ كفيلةٍ بتمييز ما يثبت مما لا يثبت من الأخبار النبوية والوثائق التاريخية المتصلة بالتاريخ الإسلامي.

ويستدلُّ الدكتور رستم أيضًا على هذا السبق والدقَّة بما درسه من جهود الغرب عبر تاريخ حكمته إلى بداية القرن العشرين، في موضوع نقد التاريخ، حيث يرى قصور الحصيلة المعرفية المُنجَزة من قِبلهم، مقارنةً بما تضمَّنه تراث المحدثين.

■ **ثانيًا:** يُعَدُّ ابن خلدون ممَّن رسَّخوا مفاهيمَ مهمَّةً في نقد التاريخ كما سنرى من نصوصه، ومنها مفهوم المطابقة، إلَّا أنه أشاد بما أبدعه علماء الجرح والتعديل لنقد الخبر الشرعي ودافع عنه، رغم تركهم وسيلة المطابقة مع طبائع العمران، وفسَّر سبب اختيارهم. إلَّا أن ما كتبه لم يحظَ بالدراسة الكافية في موضوع نقد المحدثين.

■ **ثالثًا:** في كتاب «**مفهوم التاريخ**»[13] للدكتور عبد الله العروي يذكر التميُّز الذي ظهر به علماء الحديث في تنظيم الفكر النقدي، وضبط أُسسه، منطلقًا من نصِّ ابن خلدون، ورغم أنه لم يتناول نصَّ ابن خلدون بالبحث الكافي عن جذوره، فإنه أبدى - بتقديرٍ كبيرٍ - جانبًا مهمًّا من معالم نقد الخبر عند المسلمين، وخاصةً الخبر النبوي، وهو إشارته إلى الجهود التي بذلها علماء الكلام والأصول

(11) أسد رستم، مصطلح التاريخ، ص5.

(12) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص3.

(13) عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، 2/237.

والفقه الإسلامي في سبيل إكمال العملية النقدية لمتن الخبر، ويؤكِّد على هذا رغم أنه يرى توقُّف هذا العمل مبكرًا، دون أن ينكر جهود المحدثين في العناية بالمتن. إذن، فنحن أمام موضوعٍ هو محلُّ اهتمامٍ كبيرٍ في الأوساط العلمية المشتغلة بالمناهج والنقد، وخاصةً النقد التاريخي.

خصوصيَّة الخبر النبوي والحاجة إلى مناهج متعدِّدة لنقده

ولمَّا كان موضوع النقد هو الخبر الشرعي الذي هو عبارة عن أوامر ونواه غالبًا - وسنرى أهمية هذه الخصوصية - فإنهم فكَّروا في إبداع وسيلة السند، وهو الرواة الذين ينقل عبرهم الخبر، بوصفه شرطًا في تلقيه؛ إذ لا سبيل لمنطق المطابقة مع الواقع على نظرية ابن خلدون، ولئن جاز القول بأنهم سبقوا إلى هذه الوسيلة في الجملة، فإنهم لم يسبقوا إلى الشروط التي وُضِعت لقبول ما ينقل بها، وهي شروط في الرواة، وأخرى في متن الخبر، وما كان لهم أن ينجحوا في جُلِّ نتائجهم وتأخذ الطابع العلمي لولا علوم أُسِّست تلبي حاجة كل شرط، فشرط العدالة والضبط تكفَّل به علم الجرح والتعديل، وشرط الاتصال بين الرواة تكفَّل به التاريخ، وشروط المتن تكفَّلت بها علوم اللغة والفقه والكلام. إن ما ذكرناه يجعلنا أمام علومٍ متعدِّدة، وتخصُّصات تلتقي كلها لخدمة الخبر النبوي وما يتصل به، وأي فصلٍ بينها عند الحديث عن تجديد المنهج سوف يؤدي إلى اختلالٍ في النتائج.

وقد نبَّه على هذه الخصوصية الإمام الشافعي في مقالة مفصلة في كتابه «**جماع العلم**»[14]، والتقطها الخطيب البغدادي رحمه الله[15] وعرضها عرضًا تحليليًّا، نرى أن عدم إيلاء ما ذكره العناية اللائقة به فوَّت كثيرًا من فرص التجديد والنقد المستمر، قال رحمه الله وهو يستعرض أقسام الأخبار باعتبار العلم بصحتها أو فسادها: «وأما الضرب الثالث الذي لا يعلم صحته من فساده، فإنه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقًا أو كذبًا، وهذا الضرب لا يدخل إلَّا فيما يجوز أن يكون، ويجوز ألَّا يكون، مثل الأخبار التي ينقلها أصحاب الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحكام الشرع المختلف فيها، وإنما وجب الوقف فيما هذه حاله من الأخبار لعدم الطريق إلى العلم بكونها صدقًا أو كذبًا، فلم يكن القضاء بأحد الأمرين فيها أَولى من الآخر، إلَّا أنه يجب العمل بما تضمَّنت من الأحكام إذا وجد فيها الشرائط التي نذكرها بعدُ إن شاء الله تعالى»[16]، وهي شروط الصحيح المذكورة باختصار أعلاه.

فقوله رحمه الله: «الأخبار التي ينقلها أصحاب الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحكام الشرع المختلف فيها» يؤكِّد أن الأخبار التي ترد في الأحكام المتفق عليها إذا رُويت مخالفة

(14) الإمام الشافعي، الأم (7/278) وما بعدها، نعم لم تأخذ حظَّها في «الرسالة» بشكل كافٍ.

(15) وهو الذي جمع معارفَ كثيرةً تكاملت مناهجها في ذهنه، وبرز أثرها في كتبه.

(16) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص17.

لمحلِّ الاتفاق فحقُّها الرد، ولا ينفعها وثاقة الرواة. أما الجرح والتعديل فهو لا يُستعمل إلَّا فيما ورد من الأخبار في موضوع الأحكام الشرعية المختلف فيها بين الفقهاء، أو علماء الكلام. أما بقية الأخبار مثل ما يرد في الغيبيات أو الوقائع التاريخية، فتتوقَّف على أمور أخرى تنضاف إلى الجرح والتعديل.

وقد أخذ هذا الأصل من كتاب «**الكفاية**» للخطيب البغدادي ابنُ خلدون في **مقدمته**، وسقط منه أن الذي لا يدرك صدقه إلَّا بالجرح والتعديل، هو فقط ما ورد في موضوع أحكام الشرع المختلف فيها، فأطلق في موضع التقييد، قال رحمه الله: «وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحَّة الأخبار الشرعية؛ لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العملَ بها حتى حصل الظنُّ بصدقها، وسبيل صحَّة الظن الثقةُ بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات، فلا بدَّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار في ذلك أهم من التعديل ومقدمًا عليه»[17]. لكن هل كل الأخبار النبوية كذلك؟ فأين الغيبيات النسبية والمطلقة، والواقعات المتصلة بسيرته؟ وبهذا التمييز بين الخبر الشرعي وغيره، يتبيَّن أن الخبر الشرعي لا يمكن للعقل أن يستقلَّ بإدراك صدقه من كذبه؛ لأنه عبارة عن أوامر ونواه، وهي خارجة عن هذا الضرب، ومع ذلك فقد التفت النقَّاد إلى شروطٍ عقليَّة مُكمِّلة.

فنحن إذن أمام خبرٍ لا بدَّ من تقصي خصائصه، وإدامة البحث عمَّا يليق به من مناهج النقد. ولذلك قد نكون أمام معارف أخرى كعلم الاجتماع والنفس والتاريخ العام... فهل النقَّاد بعد حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم سلكوا هذه المسالك؟ وهل يمكن الحديث عن مناهج منذ الزمن المبكِّر؟ إن الجواب يتوقَّف على تقسيم ونظر، والأقسام هي فترة الصحابة الذين عاصروا التنزيل وعايشوا الوقائع وما بعدها، وفترة ما قبل تدوين مناهج التفكير والبحث وما بعدها، وما قبل تدوين السُّنة في مصنفات وما بعدها، وما قبل تأصيل المذاهب وما بعدها.

المحور الأول: جهود التجديد (تتبُّع ودراسة)

نتناول جهود التجديد في الحديث وعلومه بالتركيز على قضايا محدودة وَفق التقسيم المذكور أعلاه.

أولًا: فترة الصحابة الذين عاصروا التنزيل وعايشوا الوقائع وما بعدها

تُعَدُّ هذه الفترة بإجماع الدارسين فترةَ التأسيس لخصائص الخبر النبوي، حديثًا أو سُنَّة، أي الفترة التي يرجع إليها المجتهدون لمعرفة ما يُعد قولًا للنبي صلى الله عليه وسلم، وما يُعد سُنَّةً وطريقةً

(17) ابن خلدون، المقدمة (1/127-128).

متَّبعةً. ومن ثَمَّ، فلا بدَّ من إحكام تصحيح الأخبار وتثبيتها، فكانت المعارضة أرقى ما تفتقَّت عنه عبقرية الصحابة؛ لأنهم جيلُ التلقي، وتميَّزت حياتهم بأوضاعٍ خاصَّة، أهمها اشتراكهم في مشاهدة التنزيل، وكيف تلقَّاه النبي صلى الله عليه وسلم، واهتداؤهم بهديه، ومعايشتهم لأحوال النبوَّة والرسالة والإمامة، والنبي البشر.

المعارضة بين الأخبار

لقد أدرك الصحابة جسامة الأمانة إذن، فأبدعوا أولى خطوات النقد العلمي من خلال وسيلة المعارضة بين الأخبار، وهي إمَّا معارضة بين ما رواه الراوي في فترتَيْن، أو معارضة مرويات الراوي بغيره، أو مرويات الراوي مع دلالات القرآن، أو مرويات الراوي من خلال تتبُّع طرقه، وهنا أمثلة لكل نوعٍ:

أولًا: ما رواه الراوي بين فترتَيْن

أخرج مسلم في **صحيحه** عن عروة بن الزبير قال: «قالت لي عائشة: يا ابن أختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج، فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علمًا كثيرًا. قال: فلقيته فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال عروة: فكان فيما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعًا، ولكن يقبض العلماء، فيُرفع العلم معهم، ويبقي في الناس رؤوسًا جهالًا، يفتونهم بغير علمٍ فيضلون ويضلون». قال عروة: فلمَّا حدثت عائشة بذلك، أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدَّثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيته فساءلته، فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى. قال عروة: فلمَّا أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلَّا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئًا ولم ينقص»[18].

فمما لا شكَّ فيه أن منطلق الفكرة هو أن الحديث المكذوب سرعان ما يذهب عن الذاكرة، بل حروفه أسرع حتى لو أننا سلَّمنا بتذكُّر موضوعه.

ثانيًا: معارضة رواية بعض الصحابة بما عند غيره

أخرج مالك في **الموطأ** عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: «جاءت الجدَّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سُنَّة رسول الله صلى الله عليه

(18) صحيح مسلم، ح4829.

وسلم شيئًا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق. ثم جاءت الجدَّة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضي به إلَّا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئًا، ولكنه ذلك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها»[19].

■ ثالثًا: معارضة الخبر بما في كتاب الله

جمع الإمام الزركشي كتابًا في استدراكات عائشة رضي الله عنها على روايات الصحابة، ومنها جملة عارضت فيها المرويات بالقرآن، واستعمل عمر رضي الله عنه هذا المنهج.

وهذا نموذج: فقد أخرج الإمام أحمد في **المسند** عن أبي حسان، قال: «دخل رجلان من بني عامر على عائشة، فأخبراها أن أبا هريرة يحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الطِّيرة في الدار، والمرأة، والفرس»، فغضبت فطارت شِقَّةٌ منها في السماء، وشِقَّةٌ في الأرض، وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمَّد ما قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم قط، إنما قال: «كان أهل الجاهلية يتطيَّرون من ذلك». ثم قرأت عائشة: {مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ} [الحديد: 22] إلى آخر الآية»[20].

فهذا جهد منهجيٌّ لتطوير وسائل الاستثبات من الأخبار. فممَّا يدعو إلى الاطمئنان على نجاعة هذا الإبداع هو كثرة الوقائع التي وصلتنا عن اعتراض الصحابة بعضهم على بعض في بعض السلوك والاختيارات في الفتاوى الفقهية والأحكام القضائية وغيرها، والطعن في الروايات التي اعتمدها المعترض عليه، واختلافهم أيضًا في تفسيرهم[21].

وقد وضع السيد مناظر الكيلاني كتابًا بعنوان: «**تدوين الحديث**»، وجعله خاصًّا ببيان جهود الصحابة في تأسيس بيئةٍ علميةٍ للخبر النبوي ساعدت في إيجاد فرص التجديد المنهجي، ومن أهمها:

استدعاء عمر رضي الله عنه كبار الصحابة وفرض الإقامة عليهم بالمدينة، وبيَّن غرضه، وهو أنه سمع أخبارًا فأراد أن يضمن شهرتها، من خلال إشاعتها بين الصحابة فيظهر الغريب منها، والمعمول به من غيره، وكانت خلافته فترة التأسيس لشهرة الخبر النبوي.

(19) الموطأ، ح1871.

(20) مسند الإمام أحمد، ح26088.

(21) انظر: كتاب «الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة» للزركشي، فقد خصَّص الكتاب بكامله لهذا الغرض.

تأسيس بيئة الفقه والقضاء، وهما أحد أوجه شهرة الخبر، فإمَّا أن يكون لفظه معروفًا وله شهود كُثر، وإمَّا أن يكون مضمونه معمولًا به بوصفه شريعةً أو قضاءً في الحقوق.

وهكذا ينقضي هذا العصر وقد فتح البابَ لوسيلةٍ نقديةٍ أخرى، هي شهرة الخبر أو مضمونه، يدلُّ على هذا ما وقع لابن عباس وبشير بن كعب؛ فقد جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، مالي أراك لا تسمع لحديثي، أحدِّثك عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا تسمع! فقال ابن عباس: «إنَّا كنَّا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلمَّا ركب الناس الصعبَ والذَّلولَ لم نأخذ من الناس إلَّا ما نعرف»[22]. فقد بنى ابن عباس نقدَهُ على أن غريب الأخبار بعيدُ الثبوت، وأن المعروف المشهور هو المعوَّل عليه، وقد تلقى هذا التابعون فاعتمدوا شهرة الخبر عن مخرجه من الصحابة أحد الأدلَّة على صدق ناقله، فكانوا إذا بلغهم خبر طلبوا من يعرفه. قال إبراهيم النخعي: «كانوا يكرهون الغريب من الحديث»[23]. وقال يزيد بن أبي حبيب: «إذا سمعت الحديث فانشُده، كما تُنشد الضالَّة، فإن عُرف وإلَّا فدعه»[24]. وقال شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلَّا من الرجل الشاذ»[25]. وبهذا سندخل مرحلةً أخرى يختلف فيها النقد بتجديد وسائله.

ما بعد الصحابة وقبل تدوين أصول النقد

إن ترسيخ مبدأ شهرة الخبر لكي يُقبل قد فرض على الرواة استيعاب الرويات وتعداد الشيوخ للحديث الواحد، للخروج من دائرة الغرابة والشذوذ، وهكذا نجد الراوي يتحمَّل الحديث نفسه من عددٍ من الشيوخ، يقول يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[26]، وهو ما أتاح اعتماد الشهرة بالطلب وسيلةً نقديةً، قال ابن عون: «لا يؤخذ هذا العلم إلَّا عمَّن شهد له بالطلب»[27]. كما أن كتابة الحديث أصبحت قاعدةً لدى الطلبة، مما يفرض تجديدًا في المنهج أيضًا، وقد حصل هذا، حيث بدأ اعتماد المعارضة بين المحفوظ والكتاب، وبين النسخ، وبين الأقران، ومثال ذلك:

(22) شرح علل الترمذي لابن رجب، ص195.

(23) شرح علل الترمذي لابن رجب، ص235.

(24) نفسه.

(25) نفسه، ص234.

(26) المجروحين (1/ 33).

(27) التعديل والتجريح (1/ 268).

مقارنة الحفظ بالكتاب

حضر عند أبي زرعة محمَّد بن مسلم والفضل بن العباس المعروف بالصائغ، فجرى بينهم مذاكرة، فذكر محمَّد بن مسلم حديثًا، فأنكر فضل الصائغ، فقال: يا أبا عبد الله، ليس هكذا هو. فقال: كيف هو؟ فذكر روايةً أخرى. فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلت والخطأ ما قلت. قال فضل: فأبو زرعة الحاكم بيننا. فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة: ايش تقول أينا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ولم يجب. فقال محمد بن مسلم: مالك سكت؟ تكلَّم. فجعل أبو زرعة يتغافل، فألحَّ عليه محمد بن مسلم وقال: لا أعرف لسكوتك معنى، إن كنت أنا المخطئ فأخبر، وإن كان هو المخطئ فأخبر. فقال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي. فدُعي به، فقال: اذهب وادخل بيت الكتب، دع القمطر الأول والقمطر الثاني والقمطر الثالث، وعد ستة عشر جزءًا، وائتني بالجزء السابع عشر. فذهب فجاء بالدفتر، فدفعه إليه، فأخذ أبو زرعة فتصفَّح الأوراق وأخرج الحديث، ودفعه إلى محمد بن مسلم، فقرأه محمد بن مسلم، فقال: نعم، غلطنا فكان ماذا؟»[28]. فقد عرض أبو زرعة المحفوظ على ما في الكتاب ليتبيَّن أن الحفظ لم يكن صحيحًا.

الاستقراء التامُّ لطرق الحديث لتمييز خطأ الشيخ من خطأ الرواة عنه

تفيد هذه العملية في اكتشاف تفرُّد الراوي عندما يروي ما لا أصل له ولا رواه أحد، وتفيد في اكتشاف أخطائه من تحريف أو تصحيف، أو زيادة أو نقصان، أو اضطراب بأن يرويه بأوجه مختلفة مما يدلُّ على عدم ضبطه. ومثاله:

جاء يحيى بن معين إلى عفَّان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة. فقال: واللهِ لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي. فقال: شأنك. فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمتُ أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه[29].

(28) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص307.

(29) المجروحين (1/ 32).

والخلاصة أن هذه الفترة تبيِّن لنا أصل القواعد التي صارت كلياتٍ نقديةً حُجبت عنَّا حقيقتها كما سنرى، فقد اعتمد النقد في هذه الفترة على العناصر المنهجية التالية:

- استمرار وجوب طلب شاهدٍ على نسبة الخبر لصاحبه؛ ولذلك أصبح الاتصال بسماع كل راوٍ ممَّن فوقه شرطًا من شروط النظر في الخبر، ومتابعة نقده.
- الاستقراء التامُّ لمرويات الراوي، ومعارضتها من أوجه متعدِّدة؛ كضرب شهادة الشاهد بشهادة غيره. والاستقراء لما يُروى في بلد الناقد وجهته، والجهات التي رحل إليها، وهو أحد أسباب الرحلة في طلب الحديث؛ إذ بهذا ضُبطت مخارج الأخبار، وبها يُكشف حال الكذابين.
- تمييز الأخبار المشهورة والغريبة اعتمادًا على مخارجها، فإذا كان مخرجها بعد الصحابة لم يتابعه أحدٌ عليها في شيخه، ولم يشتهر بموافقة غيره فيما شاركهم، عُدَّ خبره غريبًا مردودًا. وكان النقاد يعتنون بالغريب كما يعتنون بالمشهور بوصفه وسيلةً نقديةً.
- اعتماد أصول الرواة المكتوبة لمعارضة ما رووه من حفظهم.
- تتبُّع الرواة في زمن طلبهم للحديث، وكشف ادعاءاتهم عندما يروون بعد وفاة شيوخهم.
- اعتماد التاريخ لكشف ادعاءات السماع، فعن عفير بن معدان الكلاعي قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلمَّا أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمِّه لنا نعرفه. قال: فقال: خالد بن معدان. قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة. قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية. قال: فقلت له: اتقِ الله يا شيخ ولا تكذب؛ مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى أنه لم يغزُ أرمينية قطُّ، كان يغزو الروم[30].

النقد الحديثي لدى طائفة الفقهاء المحدثين

وإذا كان ما ذُكر خاصًّا بطائفة المحدثين النقَّاد المنقطعين لذلك الفنِّ المعرفيِّ، فإنهم بمثابة من يُعدون الأصول والوثائق لمن سيدرسها ويفسرها. وهو ما حصل، فقد كان إلى جانبهم طائفة أخرى تكمل العملية النقدية، ومن أشهر روادها: مالك بن أنس، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن الشيباني،

(30) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص119.

وغيرهم من أبناء القرن الثاني. إذ من منتصف القرن الأول[31]، بدأ انفصال طائفة نقَّاد الحديث عن طائفة المهرة في المسائل الفقهية والقضائية، ويدلُّ على هذا ما يلي:

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال على المنبر: «أُحرِّج بالله على رجلٍ روى حديثًا العملُ على خلافه»[32].

وخرج البيهقي بإسناده عن ابن وهب قال: «لولا مالك بن أنس والليث بن سعد لهلكتُ، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يُعمل به».

وقال إبراهيم النخعي: «إني لأسمع الحديث فآخذ منه ما يؤخذ به، وأدع سائره». قال ابن القاسم وابن وهب: رأيت العمل عند مالك أقوى من الحديث. قال مالك: وقد كان رجال من أهل العلم من التابعين يحدثون بالأحاديث وتبلغهم عن غيرهم، فيقولون: ما نجهل هذا، ولكن مضى العمل على غيره. قال مالك: رأيت محمد بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم وكان قاضيًا، وكان أخوه عبد الله كثيرَ الحديث رجلَ صدق، فسمعت عبد الله إذا قضى محمَّد بالقضية قد جاء فيها الحديث مخالفًا للقضاء يعاتبه، ويقول له: ألم يأتِ في هذا حديث كذا؟ فيقول: بلى. فيقول أخوه: فما لك لا تقضي به؟ فيقول: فأين الناس عنه، يعني ما أجمع عليه من العلماء بالمدينة، يريد أن العمل بها أقوى من الحديث. قال ابن المعذل: سمعت إنسانًا سأل ابن الماجشون: لمَ رويتم الحديث ثم تركتموه؟ قال: ليُعلم أنَّا على علمٍ تركناه. وقال ابن مهدي: السُّنة المتقدِّمة من سُنَّة أهل المدينة خَير من الحديث[33].

إذن، نحن أمام تكملة للعملية النقدية، يقوم بها الفقهاء أهل الفتوى، والمَهرة في المسائل الفقهية.

إن أهمَّ عنصرٍ طرأ هنا هو دخول علم الفقه وأصوله في منهج النقد، ونعني بعلم الفقه هنا الإطار المذهبي الذي إذا تحدَّثنا من خلاله عن الفقه نلمسه ونحسه، فالإطار المذهبي معناه وجود أصولٍ مطَّردة، وحصول اختياراتٍ من استقراء المبادئ العامَّة المنقولة عن زمن الصحابة مما اعتمده إمام متبوع[34]، وتلك المبادئ والكليَّات تصبح هاديةً للفقيه الناظر في مختلف الأدلَّة، وبها يضمن عدم اضطرابه. فنحن إذن أمام صورةٍ عبَّر الشاطبي عنها بقوله: «فمن الواجب اعتبار تلك الجزئيات بهذه الكليات عند إجراء الأدلَّة الخاصَّة من الكتاب والسُّنة والإجماع والقياس؛ إذ محال أن تكون

(31) طه جابر العلواني، السُّنة النبوية الشريفة ونقد المتون، مجلة إسلامية المعرفة، عدد 39، سنة 2005، ص25.

(32) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (1/ 11).

(33) نفسه.

(34) انظر: إدريس الفاسي الفهري، مفهوم المذهب في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة القرويين، عدد 13، سنة 2012.

الجزئيات مستغنيةً عن كلياتها، فمن أخذ بنصٍّ مثلًا في جزئيٍّ مُعرضًا عن كليِّه؛ فقد أخطأ. وكما أن من أخذ بالجزئيِّ معرضًا عن كليِّه؛ فهو مخطئ، كذلك من أخذ بالكليِّ معرضًا عن جزئيِّه»[35]. وإلى هذا أشار الغزالي فيما نقله عن الشافعي، بعد بيانٍ مفيدٍ فيما يُراعيه المجتهد في الاستنباط، حيث قال: «ويلاحظ القواعد الكليَّة أولًا، ويقدِّمها على الجزئيَّات، كما في القتل بالمثقل؛ فتُقدَّم قاعدة الرَّدْع، على مراعاة الاسم الوارد في الجزئي»[36]. وهذا في حقيقته ملخَّص لبعض ما ذكره الأصوليون من المذهب الحنفي والمالكي من شروطٍ مضافةٍ إلى شروط صحَّة الحديث عند النقَّاد.

وأصل هذا مما نقلناه عن سيدنا عمر رضي الله عنه، وأيضًا مما نُقل عن أبي بكر وعائشة رضي الله عنهم، وما ذكره ابن مهدي ومالك وغيرهم[37].

إلَّا أن هذا المنهج المُكمِّل - في نظرنا - لم يقبله الإمام الشافعي في آخر هذه الحقبة بتفاصيله، وإن أقرَّ بالمبدأ كما نقله الغزالي، فأصدر عددًا من البحوث والدراسات التي حاول فيها أن يبيِّن خطأ هذا الاختيار، وكان من ذلك كتابه «**جماع العلم**»، و«**اختلاف مالك**»، و«**اختلاف العراقيين**»، و«**اختلاف علي وابن مسعود**»... ومن مجموع هذه الدراسات وضع منهجًا للنقد مُحرَّرًا، فكان عمله طفرةً في تاريخ منهج النقد الحديثي، ونقد أصوله؛ إذ أصبح لأول مرة في تاريخ الحضارة الإسلامية الحديث عن مادةٍ علميةٍ مُحرَّرةٍ هي بمثابة تقرير لمنهج البحث في الخبر التاريخي. فما هي معالم هذا الجهد التجديدي؟ وما هي دواعيه؟ وما هي آثاره؟

فترة ما بعد تدوين منهج النقد مع الإمام الشافعي

يُعَدُّ الإمام الشافعي خريجَ مدرستَيْن فقهيتَيْن تميزتا بوضوح الرؤية النقدية، وهما: مدرسة الإمام مالك، ومدرسة الإمام أبي حنيفة. فهو أحد تلامذة الإمام مالك فقد لازمه كثيرًا، وأخذ عنه الموطأ، وتتلمذ على يد محمد بن الحسن الشيباني أحد خلَّص الإمام أبي حنيفة، وتدلُّ ردوده على شيخيه وغيرهما على وجود مشكلةٍ منهجيةٍ يلزم حلُّها، وتتلخَّص هذه المشكلة فيما يلي:

- **أولًا**: تناقض شيوخه في مناهج نقدهم، فمرة يقدِّمون الموقوف على المرفوع، ومرة يعكسون، وأصل المشكلة عدم اطراد أصولهم.

---

(35) الإمام الشاطبي، الموافقات (3/ 174).

(36) نقلًا عن: مقدمة محقق الموافقات (1/ 6).

(37) كتب الدكتور أكرم ضياء العمري بحثًا عن منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بمنهج الغربيين، وأشار هو أيضًا إلى جهود الفقهاء والأصوليين في إكمال العمل النقدي الذي ابتدأه نقَّاد المحدثين من جانب الرواية، وهو الأمر نفسه الذي أعجب به الدكتور العروي في كتابه «مفهوم التاريخ».

- **ثانيًا:** يروون أحاديث ويثبتونها ثم لا يعملون بها، ويقدِّمون عليها عمومات القرآن، أو ما رأوها كليَّاتٍ شرعية أو أصولًا، أو يؤولونها لتتوافق معها.

- **ثالثًا:** مرة يعتمدون على أحاديث هي بمنطق المحدثين مردودة، ومرة أخرى يردونها.

- **رابعًا:** مرة يحتجون بالموقوف، ومرة أخرى لا يحتجون به.

- **خامسًا:** انتشار مذهب واصل بن عطاء الذي لا يرى العمل إلَّا بالمتواتر من الأخبار، فقد قال عنه أبو هلال العسكري: «هو أول من قال: الحق يعرف من وجوه أربعة: كتاب ناطق، وخبر مجتمع عليه، وحجَّة عقل، وإجماع. وأول من علَّم الناس كيف مجيء الأخبار وصحتها وفسادها»[38]. وقد ناظر أتباعه في «**الرسالة**» و«**جماع العلم**» وأظهر تناقضهم في مقالتهم.

والجامع بين هذه الأمور التفصيلية هو ملاحظة عدم الاطراد في أصول نقدهم.

فقد عاش الإمام الشافعي تأسيس نظريتَيْن نقديتَيْن أُخريين، مرتبطتَيْن أكثر بالعقيدة، وهما: نظرية الطعن في الأخبار عمومًا والإيمان فقط بما جاء في القرآن، ونظرية الطعن في الأخبار ظنيَّة الثبوت، والاعتداد فقط بما يفيد العلم اليقيني. وهاتان النظريتان في ظاهرهما أكثر تماسكًا مما انتقده على شيوخه الذين أفرد لمناقشة مذاهبهم الرسائل التي ذكرنا.

الإمام الشافعي يتخلَّص من التناقض ويضع أصولًا تطَّرد

إن الإمام الشافعي هو أولُ من قرَّر أصول النقد الحديثي بعدما جمع أطراف ما قاله النقَّاد عن طرقهم في النقد، ونُقِل له عن وقائعهم في الرواية، وسعى إلى التعميم، مستحضرًا عيوب المناهج السائدة التي يترتَّب عليها ترك بعض الأخبار الصحيحة - في نظره - أو قبول بعض الأخبار الضعيفة - في نظره. والحديث عنده إمَّا نقل عامَّة عن عامَّة[39]، فهذا لا خلاف فيه عند الجميع مثل نقل الصلاة والطهارة وغيرها، أو نقل خاصَّة وهو خبر الواحد.

قال رحمه الله عن شروط الخبر الصحيح: «خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه. ولا تقوم الحجَّة بخبر الخاصَّة حتى يجمع أمورًا منها: أن يكون من حدَّث به ثقةً في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلًا لما يحدِّث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من

(38) الأوائل للعسكري (2/119).

(39) الأم (7/178).

اللفظ، وأن يكون ممَّن يؤدي الحديثَ بحروفه كما سمع، لا يحدِّث به على المعنى؛ لأنه إذا حدَّث به على المعنى وهو غير عالمٍ بما يحيل معناه، لم يَدْرِ لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يبقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالته الحديث، حافظًا إذا حدَّث به من حفظِه، حافظًا لكتابه إذا حدَّث به من كتابه. إذا شَرك أهلَ الحفظ في حديثٍ وافقَ حديثهم، بريًّا من أن يكون مدلسًا يحدِّث عمَّن لقي ما لم يسمع منه، ويحدِّث عن النبي بما يحدِّث الثقات خلافه عن النبي. ويكون هكذا مَن فوقه ممَّن حدَّثه حتى ينتهي بالحديث موصولًا إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه»[40].

وقال: «ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصلُ كتابٍ صحيح، لم نقبل حديثه»[41].

وقال: «وتختلف الأحاديث فآخذ ببعضها استدلالًا بكتابٍ أو سُنَّة أو إجماع أو قياس»[42].

وقال: «وأهل الحديث متباينون، فمنهم المعروف بعلم الحديث بطلبه وسماعه، من الأب والعم، وذوي الرحم، والصديق، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مُقدَّمًا بالحفظ، إن خالفه من يقصِّر عنه كان أَولى أن يُقبل حديثه ممَّن خالفه من أهل التقصير عنه. ويُعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يُستدلَّ على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له. وإذا اختلفت الروايةُ استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدلُّ على الصدق والحفظ والغلط... ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلَّا بصدقِ المُخبِر وكذبه، إلَّا في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدِّث المحدِّث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبتُ وأكثر دلالاتٍ بالصدق منه»[43].

وقال: «ونقبل الخبر الواحد ونستعمله، تلقّاه العمل أو لم يتلقّه العمل، وهو أهل للحديث»[44].

وقال: «الخبر عن رسول الله يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره»[45].

بهذه القواعد الكليَّة حسم الإمام الشافعي أمر شروط الصحيح وحكمه، وهي شروط في الراوي، وشروط في المرويِّ، وشروط في طريقة الرواية.

---

(40) الرسالة، ص369 وما بعدها.

(41) الرسالة، ص382.

(42) نفسه.

(43) الرسالة، ص399-382.

(44) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص405.

(45) الشافعي، اختلاف الحديث، ص479.

ويظهر من خلال هذا أن النقد يتجه إلى السند والمتن معًا، فلا يكفي عدالة الراوي في نفسه وما عُرف من ضبطه، بل لا بدَّ أن يتوفر في مروياته شروطٌ، أهمها ألَّا تكون مخالفةً لما يرويه أقرانه عن شيخه، ويستدلُّ بذلك عند تفرُّده، وألَّا تكون تشتمل على ما يناقض العقول، أو الثابت من المنقول من كتابٍ أو سُنَّة، إلَّا أن الشافعي رحمه الله أثار قضيةً مهمَّةً جعلته يضعنا أمام استشكال المخالفة المقصودة عنده لما ذكر، هذه القضية هي قوله: «ونقبل الخبر الواحد ونستعمله، تلقّاه العمل أو لم يتلقّه العمل، وهو أهل للحديث»، وقوله: «الخبر عن رسول الله يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره».

ومعنى هذا عنده أن الخبر إذا صحَّ وَفق الشروط المذكورة صار أصلًا بذاته، ولا يعارض بأصلٍ آخر، وبهذا يكون الشافعي قد ضيَّق من نقد المتون.

وقد شعر الشاطبي رحمه الله بهذا التضييق، والتمس له مخرجًا، لكن لا يمكن معه أن يكون لنقد المتن بعد نقد المحدثين مدخل، قال رحمه الله:

«كل دليلٍ شرعيٍّ إمَّا أن يكون قطعيًّا أو ظنيًّا، فإن كان قطعيًّا فلا إشكال في اعتباره... وإن كان ظنيًّا فإمَّا أن يرجع إلى أصلٍ قطعيٍّ أو لا، فإن رجع إلى قطعيٍّ فهو معتبر أيضًا، وإن لم يرجع وَجَب التثبُّت فيه، ولم يصح إطلاق القول بقبوله»[46].

ومعنى كلامه أن ظنيَّ الثبوت من الأخبار والدلالة لا بدَّ من تطلُّب أصلٍ قطعيٍّ له، وهذا من باب اعتبار الجزئيِّ بالكليِّ الذي اعتبره قاعدةً يلزم مراعاتها حتى لا تتناقض على المجتهد الأدلَّة، وهذا يعني استمرار نقد المتن ولو توفَّرت شروط الصحيح المذكورة أعلاه، ثم قال بعد الفراغ من شرح ما تقدَّم، مثيرًا إشكال ما قرَّره الشافعي:

«قد فرضوا في كتاب الأخبار مسألةً مختلفًا فيها، ترجع إلى الوفاق في هذا المعنى، فقالوا: خبر الواحد إذا كملت شروط صحته، هل يجب عرضه على الكتاب أم لا؟ فقال الشافعي: لا يجب؛ لأنه لا تتكامل شروطه إلَّا وهو غير مخالف للكتاب. وعند عيسى بن أبان يجب... فهذا الخلاف كما ترى راجع إلى الوفاق»[47]. هذا بخصوص أصل الصحَّة وَفق الشروط، أما بخصوص كون صحيح الأخبار أصلًا بنفسه، فقد نقل عن الظاهرية ما يطابق كلام الشافعي في كثيرٍ من الوجوه، قال رحمه الله: «وإذا ثبت هذا؛ فالظاهري لا تناقض عنده في ورود نصٍّ مخالفٍ لنصٍّ آخر أو لقاعدةٍ أخرى. أما على اعتبار المصالح، فإنه يزعم أن في المخالف مصلحة ليست في

(46) الموافقات (3/ 184).

(47) نفسه (3/ 189) وما بعدها.

الآخر، علمناها أو جهلناها»[48]. ثم ذكر أصل ما يذهب إليه مالك وأبو حنيفة وأضرابهم، قال رحمه الله: «وللمسألة أصلٌ في السلف الصالح، فقد ردَّت عائشة رضي الله تعالى عنها حديث: «إن الميت ليعذَّب ببكاء أهله عليه» بهذا الأصل نفسه؛ لقوله تعالى: {أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} [النجم: 38، 39]، وردَّتْ حديث رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربِّه ليلة الإسراء؛ لقوله تعالى: {لاَ تُدْرِكُهُ الأبصار} [الأنعام: 103».

ومما يذكر من أثر نظرية الشافعي في شروط الخبر الحجَّة وحكمه، وخاصةً قوله: «الخبر عن رسول الله يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره»، تأكيد استقلال أهل الحديث بطرقهم ومناهج نقدهم وَفق نظرية الشافعي، الذي اعتبروه ناصر السُّنة والمدافع عنهم - عن أهل الفقه والنظر - وَفق النظرية التي عبَّر عنها الشاطبي وكثيرٌ من أصوليي الأحناف والمالكية قبله. ومن مظاهر هذا الانفصال:

- **أولًا**: فصل الأخبار المرفوعة في التأليف عن آثار الصحابة؛ لأن تقرير الشافعي قد أفاد أنه إذا ورد الخبر فلا عبرة بقول الصحابة إلَّا إذا اجتمعوا على أمرٍ ولا يوجد خلافه، كما أن هذا إعلانٌ عن فصل الموروث الفقهي، ولا تخفى فائدته، فصُنِّفت مصنفاتٌ أُفردت للخبر المرفوع معزولًا عن الموقوف. وقد مثَّل هذا قطيعةً مع أهداف جمع السُّنة لأول مرة، وهو بلا شكٍّ أحد أهم أسباب تشكُّل القواعد الكليَّة والأصول الشرعية، التي ترجع إليها الجزئيات. فقد قرَّر الزهري أن يضمَّ الآثار للأخبار النبوية، وعارضه غيره، وبعد ذلك نبغ الزهري وتخلَّف عنه أقرانه فندموا. فعن معمر، قال: أخبرني صالح بن كيسان، قال: اجتمعت أنا والزهري، ونحن نطلب العلم، فقلت: نكتب السُّنن، فكتبنا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سُنَّة، فقلت له: إنه ليس بسُنَّة فلا نكتبه، قال: فكتبه ولم نكتبه، فأنجح وضيعنا[49]. وقال أبو داود : «ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»[50].

- **ثانيًا**: أصبح النقد في الواقع مختلفًا عمَّا في التنظير وما تفيده القواعد الكليَّة التي قرَّرها الشافعي، وهذا ما حدا بابن رجب الحنبلي رحمه الله أن يقول: «لهم في كل حديثٍ نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه»[51]، وهذا دليل على قصور عبارة الشافعي عن منهج النقَّاد في نقدهم رغم أنه تناول جوانبَ من مناهجهم في العلل، وهو أمر طبيعيٌّ لصعوبة الإحاطة بطرق النقَّاد بالعبارة الموجزة.

---

(48) نفسه (3/ 188).

(49) تاريخ أبي زرعة الدمشقي.

(50) رسالة أبي داود، ص28.

(51) شرح علل الترمذي لابن رجب، ص216.

ولـولا أن البخـاري ومسـلمًا والأئمَّـة الـذي صنفـوا في زمنهـم كانـوا امتـدادًا لأئمَّـة القـرن الثـاني، لوقـع مـا وقـع في القـرن الرابـع، حيـث أصبـح الحكـم عـلى السـند لا عـلى الحديـث متنًـا وسـندًا، وإن كان لهـذا الأمـر أسـبابٌ أخـرى.

■ **ثالثًا**: القطيعـة مـع أنـواعٍ مـن الحديـث كانـت معتبرةً، وهـي أكـثر أهميـةً لِـما أحدثتـه مـن قطيعـةٍ مـع منهـج النقـد والاعتبـار الـذي سـاد في القرنَـيْن الثـاني والنصـف الأخـير مـن الأول، وقـد عـبَّر عنهـا الإمـام أبـو داود في رسـالته إلى أهـل مكـة التـي عـرَّف فيهـا بسُـننه ومنهجـه، وذكـر نبـذًا مـن مناهـج النقـد، قـال رحمـه اللـه: «وأمـا المراسـيل فقـد كان يحتـجُّ بهـا العلـماء فيـما مـضى مثـل سـفيان الثـوري ومالـك بـن أنـس والأوزاعـي، حتـى جـاء الشـافعي فتكلَّـم فيهـا وتابعـه عـلى ذلـك أحمـد بـن حنبـل وغـيره رضـوان اللـه عليهـم»[52]. ولعـل القـارئ يـرى أن منطـق الشـافعي هـو المنطـق الصـواب؛ لأن المرسـل يتضمَّـن إخفـاء شـهودٍ مـن شـهود الخـبر، ولا يُعـرف حالهـم، ومـن ثَـمَّ يتفـق الجميـع عـلى ردِّ مـا هـذا حالـه مـن الأخبـار، لكـن حقيقـة الأمـر ليسـت كذلـك لأمـور:

- **أولًا**: أن مـا وُجِـد مرسـلًا مصححًـا ومعتـبرًا عنـد الأئمَّـة المذكوريـن وغيرهـم بالبحـث، وُجِـد متصـلًا صحيحًـا.

- **ثانيًا**: ويتفـرَّع عـن ذلـك أن قواعـد النقـد ووسـائل الاعتبـار أوسـعُ مـما تـمَّ تدوينـه، ضمـن شروط القبـول، أو تـمَّ تدوينـه ولكنـه لم ينـل الحـظَّ الـكافي مـن البيـان والـشرح والتمثيـل، مثـل نـوع مـا نقلـه العامَّـة عـن العامَّـة، أو مـا تلقتـه الأُمَّـة بالقبـول.

- **ثالثًـا**: أن الشـافعي نفسـه الـذي تشـدَّد في ردِّ المرسـل، ولم يعتـبر مذاهـب الصحابـة، نجـده قـد وافـق المذكوريـن مـن أئمَّـة القـرن الثـاني في قبـول أخبـار لم تتوفَّـر فيهـا شروطـه التـي جعلهـا قوانـينَ صارمـةً، ومـن ذلـك:

قـال رحمـه اللـه: «وجدنـا أهـل الفتيـا ومَـنْ حفظنـا عنـه مـن أهـل العلـم بالمغـازي مـن قريـش وغيرهـم، لا يختلفـون في أن النبـي قـال عـام الفتـح: «لا وصيـة لـوارث، ولا يُقتـل مؤمـن بكافـر»، ويأثرونـه عمَّـن حفظـوا عنـه ممَّـن لقـوا مـن أهـل العلـم بالمغـازي، فـكان هـذا نقـل عامَّـة عـن عامَّـة، وكان أقـوى في بعـض الأمـر مـن نقـل واحـدٍ عـن واحـد، وكذلـك وجدنـا أهـل العلـم عليـه مجتمعـين. قـال: وروى بعـض الشـاميين حديثًـا ليـس مـما يثبتـه أهـل الحديـث، فيـه أن بعـض رجالـه مجهولـون، فرويناه عـن النبـي منقطعًـا، وإنما قبلنـاه بمـا وصفـت مـن نقـل أهـل المغـازي وإجـماع العامَّـة عليـه،

(52) رسالة أبي داود، ص24.

وإن كنَّا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامَّا وإجماع الناس، فاستدللنا بما وصفت من نقل عامَّة أهل المغازي عن النبي: «أن لا وصية لوارث»، على أن المواريث ناسخةٌ للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي وإجماع العامَّة على القول به»[53].

إن القاعدة التي استعملها الشافعي هنا في غضِّ الطرف عن الانقطاع والتمسُّك برواية أهل المغازي وتلقي أهل العلم، هي نفسها التي يستعملها مالك وأبو حنيفة، لكنه لم يقر لهم، ثم لولا نقل آثار الصحابة فمن أين ندرك تلقي الناس بالقبول لبعض الأخبار؟

وإذا كان الشافعي هنا قد أحدث بتقريراته قطائعَ مع مناهج كانت سائدةً في القرن الثاني، فإن هذا أوجد منهجَيْن من ثلاثة مناهج كبرى في جمع السُّنة:

الأول: منهج جمع الأخبار المرفوعة فقط، ومنه مسانيد وكتب على الأبواب، لكن لا يقصد أصحابها إلَّا الجمع، ولا يقصدون استخراج المسائل للعمل، ومنها **مسند الإمام أحمد وسنن النسائي وابن ماجة**. ومع ذلك، فإن هذه الكتب قد اشتملت على استنباطاتٍ قيِّمة جدًّا.

الثاني: منهج جمع الأخبار التي استدلَّ بها الفقهاء مع بيان درجاتها، أو يمكن أن يستدلوا بها، وسواء وجدت تلك الأحاديث الآن في مصادر أصحاب المذاهب أم لا، فالمهمُّ أنها أصولٌ لمسائل الفقهاء، وعلى رأس هذا المنهج الإمام أبو داود في **سُننه**، وقال رحمه الله عنها: «وأما هذه المسائل - مسائل الثوري ومالك والشافعي - فهذه الأحاديث أصولها»[54]، وقد أدرك مكانة المرسل فخصَّص له كتابًا أيضًا لإضعاف القطيعة التي أشار إليها. ويليه الحافظ أبو عيسى الترمذي، الذي أعلن في عنوان كتابه عن هذا المنهج فسمَّاه: «**الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**»، فقد استقلَّ ببيان ما عليه العمل، ويستبطن هذا - ضمنيًّا - أن من الحديث ما ليس عليه العمل وإن صحَّ، ومن الحديث ما عليه العمل وإن ضعف.

الثالث: منهج جمع الأخبار وإفراد الصحيح منها، واستخراج فقهها وتصنيفه على أنه مسائل للتدين بها، وعلى رأس هؤلاء أمير المؤمنين محمد بن إسماعيل البخاري، فقد قال: «جعلت هذا الكتاب حُجَّةً بيني وبين الله». ولذلك أتى فيه بأصول الاستدلال، فذكر في تراجم الكتاب اختياره الفقهي، ودليله من الكتاب والسُّنة ومذاهب الصحابة، وهو النحو الذي سلكه مالك رحمه الله، ونجده عند الحافظ ابن خزيمة وتلميذه ابن حبان في صحيحيهما.

(53) الرسالة، ص142-139.

(54) رسالة أبي داود، ص28.

وهـذا في نظـري جـوابٌ عـن تلـك القطائـع، وإن لم يكـن جوابًـا مبـاشرًا. فقـد شـعر هـؤلاء الأئمَّـة - الذيـن هـم معـدودون إذا قيـس عددهـم بمـن اشـتهروا بالإمامـة في النقـد خـلال القـرن الثالـث - بمشـكل الانفصـال بـين التنظـير والواقـع، والانفصـال بـين النقـد الحديثـي والنقـد الفقهـي. فباسـتثناء مـا وقفـت عليـه مـن كلام أبي داود، وكلام ابـن حبـان في مقدمـة كتابـه «**الأنـواع والتقاسـيم**»، فـإني أرى كلامهـما يدعـم اسـتنتاجي. لكنـي أفصـح عـن عـدم وجـود كلامٍ مـن بقيـة الأئمَّـة المذكوريـن، لكـن أقـوى حجَّـة في غيـاب كلام مَـن ذكـرت هـو أهـم تجديـدٍ وقـع في القـرن الرابـع، وهـو تجديـد في العـرض والمضمـون، أعنـي كتـاب «**المحـدث الفاصـل بـين الـراوي والواعـي**» للقـاضي عبـد الرحمـن بـن خـلاد الرامهرمـزي (260-360هــ).

إعادة الصلة بين النقد الفقهي والنقد الحديثي مع القاضي الرامهرمزي

يُعَـدُّ الرامهرمـزي رجـلًا مخضرمًـا، فقـد عـاش قرابـة نصـف القـرن الثالـث وأزيـد منـه في القـرن الرابـع، وهالـه مـا رآه مـن انحـرافٍ في طلـب الحديـث، وأيضًـا مـا رآه مـن انفصـالٍ بـين النقـد الفقهـي والنقـد الحديثـي. ونجمـل أهـمَّ الأمـور التجديديـة التـي قدَّمهـا في:

- **أولًا:** إكـمال عمليـة تأصيـل قواعـد النقـد التـي عرضهـا الشـافعي في صـورة تنظيريـة، وفي إطـار الجـدل ومناقضـة المخالـف، فالإمـام مسـلم بـدأ هـذا العمـل، وسـاق ابـن أبي حاتـم ضروبًـا مـن النقـل في بيـان ذلـك في مقدمـة «**الجـرح والتعديـل**»، لكنـه قـاصر عـن المطلـوب لـدى الرامهرمـزي. أمـا الرامهرمـزي، فقـد ذكـر كثـيرًا مـن غوامـض النقـد.

- **ثانيًـا:** عقـد فصـلًا مهـمًّا خصَّصـه لبيـان النقـد الـذي لا يحسـنه إلَّا أهـل الفقـه فقـال: «القـول في فضـل مـن جمـع بـين الروايـة والدرايـة»[55]. وذكـر أمثلـةً مـن تاريـخ الـرواة تـدلُّ عـلى وجـود هـذا الانفصـال ومنهـا: «وقفـت امـرأةٌ عـلى مجلـسٍ فيـه يحيـى بـن معـين وأبـو خيثمـة وخلـف بـن سـالم في جماعـةٍ يتذاكـرون الحديـث، فسـمعتهم يقولـون: قـال رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم، وسـمعت رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم، ورواه فـلان، ومـا حـدَّث بـه غـير فـلان. فسـألتهم المـرأة عـن الحائـض تُغسـل المـوتى، وكانـت غاسـلة، فلـم يجبهـا أحـدٌ منهـم، وجعـل بعضهـم ينظـر إلى بعـض، فأقبـل أبـو ثـور فقيـل لهـا: عليـك بالمُقبِـل، فالتفتـت إليـه وقـد دَنَـا منهـا فسـألته، فقـال: نعـم، تُغسـل الميـت لحديـث عثـمان بـن الأحنـف عـن القاسـم عـن عائشـة أن النبـي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال لهـا: «أمـا إن حيضتـك ليسـت في يـدك»، ولقولهـا: «كنـت أفـرِقُ رأسَ رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم بالمـاء وأنـا حائـض»، قـال أبـو ثـور: فـإذا فرقـت رأسَ الحـيِّ بالمـاء فالميـتُ

(55) المحدث الفاصل، ص238.

أَوْلَى به، فقالوا: نعم، رواه فلان، ونعرفه من طريق كذا، وخاضوا في الطرق والروايات، فقالت المرأة: فأين كنتم إلى الآن؟»[56]. فبيَّنَ من خلال جملةٍ من النقول أهميةَ الفقه في الحديث.

ثم عقد فصلًا آخر مما اختصَّ به أهل الحديث، قال: «فصل آخر من الدراية يقترن بالرواية مقصور علمها على أهل الحديث»، وذكر فيه العلل وضبط الأسماء، والجرح والتعديل وغير ذلك.

- **ثالثًا:** ذكر طرق التحمُّل، وطرق الأداء، والانتقاء على الشيوخ.

- **رابعًا:** ذكر ضروبًا من أنواع الكتابة وشروط الصحيح منها، مما يعتبر أصولًا لتحقيق النصوص.

إلَّا أن هذا العصر هو في حقيقته آخر محطات رواية الحديث، وغالب المرويات دخلت المصنفات، فلله دره إذ أعطانا صورةً عن التعامل مع الكتب والنسخ؛ لأنها أصبحت المرجع في الرواية والتحمُّل.

ويبقى جهد الرامهرمزي جهدًا تأصيليًّا لغالب القواعد التي وردت مجملةً في تنظير الشافعي رحمه الله، إلَّا أنه كما قال الحافظ ابن حجر: لم يستوعب كل أبواب علم الحديث، وكذلك طبيعة مُخترع كل علم، ويكفيه قيمةً أنه جمع مادةً علميةً لا توجد أحيانًا إلَّا عن طريقه الآن.

الحافظ أبو جعفر الطحاوي وكتابه «مشكل الحديث»

يُعَدُّ أبو جعفر الطحاوي إمامًا حافظًا تخرَّج بالمذهب الشافعي ثم انتقل إلى المذهب الحنفي، ووضع كتابَيْن من أنفس الكتب التي تؤرخ لنقد المتون الحديثية، بنَفَسٍ فقهيٍّ، وهما: «**شرح معاني الآثار**» و«**بيان مشكل الحديث**»، قال عن الغرض من تأليف هذا الأخير: «قال أبو جعفر: وإني نظرتُ في الآثار المرويَّة عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبُّت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بها عن أكثر الناس، فمالَ قلبي إلى تأمُّلها، وتبيان ما قدرت عليه من مُشكِلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها»[57]. فهذا ثاني كتاب بعد كتاب ابن قتيبة تصدَّى لهذا الغرض، وإذا كنَّا أعرضنا عن كتاب ابن قتيبة رغم قيمته التاريخية والعلمية، فلأن كتاب الطحاوي «**بيان مشكل الآثار**» جاء جامعًا لما تقدَّمه، ويهمنا في هذا التجديد أن مدرسة الفقهاء منها محدثون فقهاء يجمعون بين الصناعتَيْن، وقد كان اهتمامهم أشدَّ برفع كل لَبْسٍ يطرأ على الصحيح من الأخبار. ويؤرخ هذا الكتاب لاستمرار نقد الحديث والتوسُّع في ذلك، لكن من جهة الفقه والمعاني، وليس من جهة الأسانيد، رغم أنها حاضرة.

(56) نفسه، ص249-250.

(57) الطحاوي، بيان مشكل الآثار (1/ 3).

الحافظ أبو بكر الخطيب يرتب علوم الحديث ويجمع أطرافها بإحكام

يُعَدُّ الحافظ أبو بكر الخطيب من أهمِّ محطات تاريخ علوم الحديث ومُجدِّديها، فقد تناول جهود الشافعي التنظيرية، وجهود الإمام مسلم التأصيلية، وجهود الرامهرمزي وغيرهم، وأعاد ترتيب علوم الحديث بما يجعلها علومًا تفسر ماضي النقد، وتفتح البابَ لاستكماله، ومن أهم مميزات جهده:

- **أولًا:** تخصيص كل فنٍّ من فنون الحديث بتأليفٍ استوعب فيه ما يتعلَّق به.

- **ثانيًا:** يُعَدُّ - في نظري - أهمَّ من عبَّر عن موضوع قواعد النقد بدقَّة، وأعني بذلك الجرح والتعديل، مستحضرًا حصيلة النقد عبر تاريخ الرواية من لدن الصحابة. ويظهر ذلك من خلال تقسيمه للأخبار بحسب إفادتها للعلم بصدقها أو كذبها، وهو يُعَدُّ - في نظري كما سنرى في تفصيل هذا الموضوع - أفضل من عبَّر عن منطق الشافعي، عندما اضطر إلى قبول أخبار لم تُنقل على شروطه العامَّة في قبول خبر الواحد.

- **ثالثًا:** توفَّر في كتبه شرط الكمال في العرض والاستيعاب، وأعطى فرصًا عديدةً لتطوير المعرفة في علوم الحديث، فقد جاءت كتبه مليئةً بالشواهد التاريخية التي يُستفاد منها في تأريخ النص الحديثي، وقواعد النقد، والعلاقة التي كانت بين الفقهاء والمحدثين، وغير ذلك.

تحليل بعض المادة العلمية من كتابه «الكفاية»

يُعَدُّ كتاب «**الكفاية**» من أعظم كتب مصطلح الحديث، بيانًا وتفريعًا وتأصيلًا، ورغم ما قيل عنه من أنه كتابٌ تأثَّر فيه صاحبه بالصناعة الأصولية والكلامية[58]، فلربما كانت هذه هي ميزته، وهي ضمُّ المنهجَيْن في منهجٍ واحدٍ، وإن كنت أرى أن هذه الحقيقة لا يمكن التسليم بها إلَّا إذا أضفنا كتاب «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، ومن مميزاته الإبداعية ما يلي:

أولًا: إبراز خصوصيَّة الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهي القضية التي حاول الإمام الشافعي أن يبرزها مع مناظره، فيعتبر هذا الإبداع من تلك الوقائع، رغم وجود قدرٍ كبيرٍ من التفاوت في التفاصيل، قال رحمه الله: «والأخبار كلها على ثلاثة أضرب: فضرب منها يُعلم صحته، وضرب منها يُعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحدٍ من الأمرين دون الآخر. أما الضرب الأول، وهو ما يُعلم صحته، فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به أن يكون مما تدلُّ العقول على موجبه... وقد يُستدل أيضًا على صحته بأن يكون خبرًا عن أمرٍ اقتضاه

(58) انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح للشريف حاتم العوني.

نـصُّ القـرآن أو السُّـنة المتواتـرة، أو اجتمعـت الأُمَّـة عـلى تصديقـه، أو تلقَّتـه الكافَّـة بالقبـول، وعملـت بموجبـه لأجلـه. وأمـا الـضرب الثـاني، وهـو مـا يُعلـم فسـاده، فالطريـق إلى معرفتـه أن يكـون مـما تدفـع العقـول صحتـه بموضوعهـا، والأدلَّـة المنصوصـة فيهـا... أو يكـون مـما يدفعـه نـصُّ القـرآن، أو السُّـنة المتواترة، أو أجمعـت الأُمَّـة عـلى ردِّه، أو يكـون خـبرًا عـن أمـرٍ مـن أمـور الديـن يلـزم المكلَّفـين علمُـه وقطـع العـذر فيـه... أو يكـون خـبرًا عـن أمـرٍ جسـيمٍ ونبـأ عظيـمٍ... فـلا ينقـل نقـل مثلـه بـل يـرد ورودًا خاصًّـا لا يوجـب العلـم، فيـدل ذلـك عـلى فسـاده؛ لأن العـادة جاريـةٌ بتظاهـر الأخبـار عـمَّا هـذه سـبيله. وأمـا الـضرب الثالـث الـذي لا يُعلـم صحتـه مـن فسـاده، فإنـه يجـب الوقـف عـن القطـع بكونـه صدقًـا أو كذبًـا، وهـذا الـضرب لا يدخـل إلَّا فيـما يجـوز أن يكـون، ويجـوز ألَّا يكـون، مثـل الأخبـار التـي ينقلهـا أصحـاب الحديـث عـن رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم في أحـكام الـشرع المختلـف فيهـا، وإنمـا وجـب الوقـف فيـما هـذه حالـه مـن الأخبـار لعـدم الطريـق إلى العلـم بكونهـا صدقًـا أو كذبًـا، فلـم يكـن القضـاء بأحـد الأمريـن فيهـا أَوْلَى مـن الآخـر، إلَّا أنـه يجـب العمـل بمـا تضمَّنـت مـن الأحـكام إذا وجـد فيهـا الشرائـط التـي نذكرهـا بعـدُ إن شـاء اللـه تعـالى»[59].

إن هـذا النـصَّ عـلى طولـه جَمَـع لنـا نظريـة المحدثين والأصوليـين والفقهـاء في النقـد، ومن أهـم العناصر:

- تلقي الأُمَّة للخبر بالقبول والعمل على وفقه، يقع به تجاوز شرائط السند.
- موافقة القرآن والسُّنن المتواترة أيضًا لا يراعى معها شرائط السند.
- مناقضـة العقـول والقـرآن والسُّـنن المتواتـرة، أو اجتـماع الأمـة عـلى ردِّه، أو ورد فيـما يفـترض العلـم بـه ولا ينقـل كذلـك.
- الجرح والتعديل إنما وُضِع لِما عري عمَّا ذكر، وورد فيما يختلف فيه من الأحكام التكليفية.

إن هـذا التحليـل للخـبر عنـد الخطيـب لـو أنـه تـمَّ تطويـره؛ لـكان للنقـد الحديثـي شـأن عظيـم، ولقـد اقتنـص ابـن خلـدون هـذه الفوائـد وأدرجهـا في كتابـه «**المقدمـة**»، وعـبَّر عنهـا تعبـيرًا رائعًـا عندمـا قـال: «وإنمـا كان التعديـل والتجريـح هـو المعتـبر في صحَّـة الأخبـار الشرعيـة؛ لأن معظمهـا تكاليـف إنشـائية أوجـب الشـارع العمـلَ بهـا حتـى حصـل الظـنُّ بصدقهـا، وسـبيل صحَّـة الظـن الثقـةُ بالـرواة بالعدالـة والضبـط. وأمـا الأخبـار عـن الواقعـات فـلا بـدَّ في صدقهـا وصحتهـا مـن اعتبـار المطابقـة. فلذلـك وجـب أن ينظـر في إمـكان وقوعـه، وصـار في ذلـك أهـم مـن التعديـل ومقدمًـا عليـه»[60]. فهـذا النـص قـد ميَّـز فيـه

(59) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص17.

(60) ابن خلدون، المقدمة (1/127-128).

الخطيب وابن خلدون بين أخبار الشرع الواردة في صورة أوامر ونواهٍ، وبين الإخبار عن الواقعات، الذي يُقدم فيه أولًا جواز الإمكان على الجرح والتعديل. وتفوُّق الخطيب هنا هو في كونه ميَّز بين ما يرد من الأخبار في أحكام الشرع المختلف فيه وغيره، فما هو هذا الغير؟ إنه الأخبار الواردة في الغيوب، المطلقة أو النسبيَّة، والأخبار الواردة في الأحكام المتفق عليها، والأخبار الواردة في الوقائع، فهل يصحُّ هذا التمييز؟ لقد تبيَّن من الأمثلة الماضية أن نقد ما قبل تدوين الشافعي كان يعتمد بالفعل على هذه النظرية، فإذا ورد الخبر فيما عمل به المتقدِّمون فإنهم يتخفَّفون من التزام شروط السند، أو لنقل إن العمل على أقلِّ الشروط؛ ولذلك فإن صحيفة عمرو بن حزم لم تصل أحدًا إلَّا مُرسلة، وقالوا إن شهرتها أغنتْ عن طلب الإسناد لها، ورأينا الشافعي نفسه يستند إلى أخبار أهل المغازي، مع اختلاف درجتهم عن المحدثين.

انطلاقًا مما ذُكر، هل يمكن أن نقول إن الجرح والتعديل كافٍ في القبول والردِّ مطلقًا؟ لا شكَّ أن الجواب يستدعي تفصيلًا، فلم نعُد أمام ذلك الإطلاق الذي نحمله معنا بوصفه مُسلَّمةً. ومن هنا، فإن مذهب الخطيب في كثيرٍ من أنواع الحديث يجب ربطه بما أصَّله من أنواع الخبر وخصائصها.

إننا نرى أن ابن الصلاح - الذي يُعَدُّ عتبةً أخرى من عتبات المرور في طريق تاريخ الحديث - بسكوته عن تقسيم الخطيب لأنواع الخبر، وعدم ذكر خصوصيَّة الخبر الشرعي الوارد في الأحكام المختلف فيها، يكون قد أرجعنا إلى الوراء، إلى ما فُهم من تقرير الشافعي. لكن حسبه أنه ناب عن الأُمَّة في تلخيص مادة كتب الخطيب في علوم الحديث، ومن تقدَّمه، ويُعَدُّ أولَ من انتصب لتدريس علوم الحديث.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى معاصرٍ للخطيب ترك بصمةً كبيرةً في نقد الحديث، وهو الحافظ أبو محمد ابن حزم، فهو أهمُّ مثالٍ لمن طبَّق نظرية الشافعي في النقد، مراعيًا عنصر الاطراد، ومن أهم الأمثلة على ذلك ما كتبه عن المضطرب، واختلاف الثقات، وقد أعددتُ بحثًا[61] عن أصول خلافه مع جمهور نقَّاد الحديث يمكن الرجوع إليه.

ابن عدي وكتابه الكامل (277-365هـ)

يُعَدُّ الحافظ عبد الله ابن عدي الجرجاني أحدَ الأعلام الذين بصموا تاريخ النقد بتجديدٍ في المنهج، فقد سلك مسلكًا وعرًا، وغاص في أسلوبٍ آخر في المراجعة لنتائج النقَّاد المتقدِّمين، فعقَدَ العزم على مناقشة أحكام النقَّاد على مرويات مَنْ مُسَّ بضعف، ولم يترك إلَّا المتفق على تعديلهم. والمسلك الذي اتبعه هو تمحيص مرويات المُضعفين وسبرها مرةً أخرى، فكأنه يعيدنا إلى زمن النقد الأول، لكن على

(61) قضايا خلافية في نقد الحديث النبوي: بحث في أصولها وأسبابها وطرق تدبيرها، مجلة جامعة القرويين، عدد 13، سنة 2012.

طريقة النقَّاد المحدثين. وهو نقد للمتون والأسانيد، فكل من قيل إنه ضعيفٌ يعود إلى مروياته ليتأكَّد من سبب ضعفه، فيقارن ويعارض، فإذا ظهر له أن الراوي بالفعل له رواياتٌ مُنكرة مردودة حكم عليه بالضعف وأكَّد الحكم السابق، وإذا أعياه البحث ولم يجد ما ينكر على الراوي، فإنه يُرجع له حقَّه ويُنصفه. والحقيقة أن هذا هو العمل الذي يجب ألَّا ينقطع عبر التاريخ؛ لأن المناقشة فيه في مدى ضبط الراوي. ومثال من ضُعف وأثبت له حقَّه وأنصفه فأقرَّ حفظه:

«وإبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثًا أنكر من حديث «قرأ طه ويس»؛ لأنه لم يروه إلَّا إبراهيم بن مهاجر، ولا يروي بهذا الإسناد ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن إلَّا إبراهيم بن مهاجر هذا، وباقي أحاديثه صالحة»[62] . فإبراهيم هذا قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: لا بأس به، لكن تتبَّع ابن عدي حديثه فلم يجد له إلَّا حديثًا واحدًا منكرًا، وباقي أحاديثه صحيحة، فتأمَّل لو أخذنا الحكم الإجمالي من البخاري.

وقال عن منذر بن مالك: «قال الشيخ: ولأبي نضرة العبدي حديث صالح عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبد الله وغيرهما، وإذا حدَّث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، ولم أَرَ له شيئًا من الأحاديث المنكرة؛ لأني لم أجد له إذا روى عنه ثقةٌ حديثًا منكرًا؛ فلذلك لم أذكر له شيئًا»[63].

فقد نبَّه ابن عدي على منهجٍ آخر في الاستدراك، ولو أن هذا المنهج استمرَّ لأتى بخيرٍ كثيرٍ. نعم، لقد وضع على كتابه الحافظ الذهبي كتابًا سمَّاه «**ميزان الاعتدال**»، لكن مقاصده مختلفة.

لكن في كل الأحوال، فإن جهد ابن عدي يبقى استمرارًا لنظرية المحدثين النقَّاد، دون الاشتغال بنظريات الأصوليين والفقهاء.

ابن حجر وجهوده في ترتيب مصطلح الحديث ترتيبًا موضوعيًّا (852هـ)

يُعَدُّ ابن حجر العسقلاني رحمه الله شامةً في جبين تاريخ الحديث وعلومه، فقد تمكَّن من تلخيص جهود مَن سبقه، وله ميزة الجمع بين المعرفة بالفقه والصناعة الحديثية، لكن أهم ما يراعى من جهوده هو تلك التحريرات والنكت التي وضعها على ابن الصلاح وشيخه العراقي، ومن المباحث المثيرة - التي ربما تُعَدُّ من إبداعه - نظريته في المضطرب، ومنهج الجمع بين الحديث، فقد أخذ ذلك النَّفَسَ من شيخه، وشيخ شيخه الحافظ العلائي، فالعلائي وضع كتابًا سمَّاه «**نظم الدرر فيما في حديث ذي اليدين من الفوائد والدرر**»، وعقد فصولًا رائعةً في نقد

(62) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (1/ 216).

(63) نفسه (6/ 367).

الحديث، وتلك الفصول تتعلَّق بالاختلاف بين الرواة في المتون، وقد أخذها منه ابن حجر في **نكته**، واستعملها العراقي شيخه في شرحه على الترمذي.

ومن جهوده التجديدية كتاب «**نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**»، وهو إبداع في ترتيب مصطلحات الحديث ترتيبًا منطقيًّا سهل به تصور علوم الحديث بطريقةٍ سَلسةٍ وواضحةٍ. نعم، لقد كان عليه بعض الملاحظات في الاختيار لبعض المفاهيم، لكن يشفع له أن **نزهته** التي وضعها على **النخبة** أتت بفوائد مختصرةٍ أزالت كثيرًا مما يُعترض به عليه. ويبقى هذا الجهد الوحيد، ولم تلد الأُمة مَنْ يطوره.

إن كتابه «**فتح الباري**» - الذي تمكَّن فيه من شرحِ صحيح البخاري بأسلوبٍ مُبهِر - ليُعد أعظمَ موسوعةٍ في بابها، طاف من خلاله على كتب وأجزاء لم يعُد لها أثر إلى اليوم، وقد أُعدَّت لاستقصاء خصائصه أطروحاتٌ جامعية ودراساتٌ خاصَّة، وكل فنٍّ يمكن أن يكون صالحًا لإعداد بحثٍ فيه في «**فتح الباري**»، وقد أعددتُ أطروحتي في منهجه في تأويل مختلف الحديث وأثره في نقد المتون، وهي مطبوعة بحمد الله.

ومما يمكن أن نعلِّق به هنا على بعض جهوده، هو ذلك الحرص على الجمع بين النصوص ولو من وجه بعيد، ومبالغته في تصحيح الأخبار بالتقوية.

القرنان التاسع عشر والعشرون

لقد كان للتفوُّق الغربي وسيطرته على المقدرات، وتملُّكه للقوة العسكرية، وانهيار دول العالم الإسلامي بسبب الحروب، والصراع بين دوله - أثر نفسيٌّ كبير، ولَّد لدى الفئة المثقفة الرغبةَ من التخلُّص من واقعهم والتطلُّع لمعرفة ما عند الآخرين. وفي هذه الأجواء كانت المدارس الغربية تسابق الزمن في إرساء قواعد البحث العلمي، وبناء الأفكار، وتعميم ثقافتها التي تنظر إليها على أنها ثقافة القوي[64].

ولقد كان لاحتلال بريطانيا للهند أثر في الثقافة والبحث العلمي، فأدى ذلك الاحتكاك بالثقافة الغربية إلى يقظة العلماء والباحثين، فكانوا بذلك سبَّاقين لمعارف الغرب، فاستوعبوها وعرفوا أصولها ومناهجها، ثم شرعوا في نقد دراساته عن الشرق وثقافته، وكان من الأوائل السيد مناظر الكيلاني الذي أجاب عن الغرب بأسلوبهم فيما يتعلَّق بتدوين الحديث، وتدوين الفقه، وكشف ضعف مناهجهم في تلك الدراسات.

(64) انظر كتاب الدكتور أكرم العمري «منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النقدي الغربي».

وأيضًا من هؤلاء عائلة الأعظمي، ومنهم الدكتور مصطفى الأعظمي الذي أبدع كتابَيْن: **الأول** في تاريخ النقد الحديثي، **والثاني** في منهج النقد عند المحدثين مع تحقيق كتاب التمييز لمسلم. فكانت هذه الدراسات نموذجًا إبداعيًّا وتجديدًا في الدراسات الحديثية، سعت لنقل مناهج المحدثين إلى الفكر العالمي.

وتتابعت الدراسات التي تناولت مناهج الأئمَّة والنقَّاد، ومنها دراسات أبرزت الجهود التي تبيِّن الاهتمام بنقد المتون خاصةً؛ لأنه الجانب الأكثر انتقادًا.

لقد سلك الاستشراق في دراسة الحديث من أجل تأكيد كونه كذبًا ولا صلة له بالنبي صلى الله عليه وسلم، أربعةَ مناهج[65]:

- **الأول**: الانطلاق من المتن فقط من خلال ضرب بعض المتون ببعض، وهو منهج جولدزيهر[66].

- **الثاني**: منهج الانطلاق من المتن من خلال استدعائه في الاستدلال من خلال كتب الفقه والكلام، ليقول إن الأحاديث إن لم تكن في زمنٍ ما فهي مكذوبة[67].

- **الثالث**: منهج يعتمد الإسناد والمتن، وهو لهاريلد موتزكي، ويحاول فيه التوسُّط بين المنهجَيْن السابقَيْن[68].

- **الرابع**: منهج يعتمد على الإسناد فقط، من أجل أن يقول إن كون الطرق تلتقي في راوٍ ما يدلُّ على أنه هو من كذب الخبر[69].

والهدف من هذا كلِّه هو إسقاط ما كشفوه من زيوفٍ في التراث الديني عند المسيحية واليهودية، ويتوقعون أن الأمر نفسه وقع في رسالة الإسلام.

ومن الذين اكتشفوا هذه المناهج مبكرًا الدكتور صبحي الصالح رحمه الله، فأعدَّ أطروحته حول نشأة مصطلح الحديث، وتناول فيها التأريخ بطريقة المنهج الغربي.

وفي هذه الأثناء، ظهر الدكتور أسد رستم لينقل مناهج المحدثين من مناهج خاصَّة إلى مناهج عامَّة تصلح للنقد التاريخي عمومًا، لكن هذا الجهد بقي يتيمًا ينتظر من يدعمه بدراساتٍ منهجية.

---

(65) انظر: أزوجان خضر، مناهج المستشرقين في تأريخ الأحاديث، مجلة المسلم المعاصر، عدد 127، سنة 2008.

(66) نفسه، ص40.

(67) نفسه، ص44.

(68) نفسه، ص48.

(69) نفسه، ص46.

ورغم هذه الجهود في السنوات الأخيرة التي ركَّزت على إعادة النظر في المدونات الحديثية تصحيحًا وتضعيفًا، فإنها - تقريبًا - جهودٌ لم تخرج عن النمط القديم.

المحور الثاني: الثابت والمتغيِّر في مناهج علوم الحديث

مما لا شكَّ فيه أن السند أعظمُ وسيلة لتحقيق الشهادة على الوقائع، فهو أمر لا يماري فيه اثنان، وهو ما ينقص التاريخ الديني الغربي، مما أوقعه في الاستنتاجات والتأويلات البعيدة، من سياسية إلى مصلحية ضيقة، إلى عرقية وهكذا[70].

ولا يخفى أيضًا ما لعلم الجرح والتعديل من مكانةٍ في الحفاظ على أدلَّة المراجعة، وأثر النقد، وشواهد تاريخه[71]. ولا شكَّ أيضًا في تلك الثروة الهائلة التي حفظت لنا أثر النقد في مرويات الثقات، وهي مجموعة ضمن كتب العلل. إن هذا النوع من النقد الموضوعي لا يمكن تجاوزه، ولا الاستغناء عنه؛ لأن الشواهد تؤكِّد مقدار الموضوعية التي أُنجز بها، خاصةً أنها اشتملت على طرقٍ وروايات لم تُدوَّن، بسبب الانتقاء.

ولا شكَّ أن كتب التاريخ التي صُنِّفت حول مناهج علوم الحديث وموضوعاته تبقى مرجعًا، يبعد كل تهمةٍ تدَّعي على أهل الحديث الانتقائية، وإخفاء الحقائق؛ ولذلك فإنهم دوَّنوا الموضوع والضعيف والصحيح، سواء المتفق عليه أو المختلف فيه.

إن مصطلح الحديث يُعَدُّ بمثابة المعالم التي تفسِّر وقائع تاريخ النقد، وتهدي أيضًا إلى مكامن الضعف والقوة في المنهج. وهو من المتغيِّر، لكنه لم يعرف التطور المناسب؛ نظرًا للصراع الذي كان - ولا يزال - بين مدرستي الفقه والحديث، وإن الحلَّ هو أن ينال كل طرفٍ بقسطٍ مما عند الآخر.

ومن المتغيِّر في هذه العلوم أيضًا: النتائج، وقد رأينا عبر التاريخ تنويع طرق المراجعة مع ابن عدي والطحاوي.

ومن المتغيِّر أيضًا: تصور الخبر الشرعي وضبط خصائصه، فقد رأينا ما قدَّمه الخطيب من تمييز، ونقول هنا أيضًا إن القرافي قدَّم أطروحةً هائلةً لتمييز أحوال النبي صلى الله عليه وسلم، وهي في نظري تكملةٌ لما بدأه الخطيب، والنقد الفقهي خاصةً متوقف على مزيدٍ من ضبط أطروحة القرافي،

(70) انظر: كتاب الدكتور أكرم العمري «منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النقدي الغربي».

(71) خالد الدريس، نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، مجلة إسلامية المعرفة، عدد 39.

قال رحمه الله: «الفرق السادس والثلاثون بين قاعدة تصرفه صلى الله عليه وسلم بالقضاء وبين قاعدة تصرفه بالفتوى وهي التبليغ وبين قاعدة تصرفه بالإمامة: اعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الإمام الأعظم والقاضي الأحكم والمفتي الأعلم، فهو صلى الله عليه وسلم إمام الأئمَّة، وقاضي القضاة، وعالم العلماء، فجميع المناصب الدينية فوَّضها الله تعالى إليه في رسالته، وهو أعظم من كل مَنْ تولَّى منصبًا منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصبٍ دينيٍّ إلَّا وهو مُتَّصِف به في أعلى رتبة، غير أن غالب تصرفه صلى الله عليه وسلم بالتبليغ؛ لأن وصف الرسالة غالبٌ عليه، ثم تقع تصرفاته صلى الله عليه وسلم، منها ما يكون بالتبليغ والفتوى إجماعًا، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة، ومنها ما يختلف العلماء فيه لتردُّده بين رتبتَيْن فصاعدًا، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرى، ثم تصرفاته صلى الله عليه وسلم بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة»[72]. إن هذه الأطروحة تفسرٌ لنا أسباب ترك العمل ببعض الأخبار، وأسباب لزوم غيرها.

ومن المتغيِّر أيضًا: موضوع العلاقة بين الجزئي والكلي، والقطعي والظني في الأدلَّة، وهو ما يحتاج إلى بيانٍ مُحكَمٍ رغم أنه أُعدت فيه أطروحة خاصَّة ضمن موضوعات نقد المتن[73].

ومن المتغيِّر: كل الأخبار التي تدخل تحت تقدير العقل والتجربة، مما هو خارج الأمر والنهي الشرعيَّيْن، فقد حسمنا أمرهم مع الخطيب رحمه الله.

إن ثروتنا الحديثية الجانب البشري فيها قويٌّ جدًّا؛ ولذلك فلا بدَّ من مراعاة المعارضة بين الأخبار والقواعد، لتفادي أي تناقض يطرأ، فرغم جهود التتبُّع من الحفَّاظ - وهم أكبر من وسائل زمننا - فمن شيمة الإنسان الضعف، فالجهود المتخصِّصة للقيام بما يلزم من التجارب والمعارضات مطلوبة دائمًا لتطور معارفنا.

خاتمة

إن رصد جهود التجديد في علوم الحديث ومناهجها أكبرُ من ورقةٍ في لقاءٍ علميٍّ، بل هو عمل متواصل، تنكشف في كل مرةٍ نقطةُ تحوُّل تدلُّ على وجود تجديد، وقد رأينا من بعض التجارب التي اقتضبناها أن التاريخ كانت فيه إبداعات. ورغم أننا في هذه الورقة ركَّزنا أكثر على مناهج النقد أكثر من جمع الحديث وخدمة المتن، فإننا نسطِّر النتائج التالية:

(72) القرافي، الفروق (1/ 357).

(73) معتز الخطيب، رد الحديث من جهة المتن: دراسة في مناهج المحدثين والأصوليين، ص167.

أولًا: كان النقد متكاملًا بين الفقه والرواية في الصدر الأول من الصحابة، ثم بدأ الانفصال بين الطائفتَيْن.

ثانيًا: بقيت فئة من النقَّاد جامعةً بين الفقه والرواية والمعرفة، إلى حدود القرن الثاني، مما ساعد على استمرار المنهج المتكامل، وقد انعكس هذا على جمع الحديث وتصنيفه، ومن أهم علاماته الاهتمامُ بفقه الصحابة، وما يُسمَّى بالموروث الفقهي.

ثالثًا: يُعَدُّ الشافعي مرحلةً فاصلةً بين مرحلتَيْن في علوم الحديث ومناهجه، فقد أدى تقريره للقواعد إلى إحداث «قطائع معرفية» - إن جاز القول - في مجال النقد الحديثي وفي مجال التصنيف، وأصبحت الشروط التي حرَّرها من خلال ما رآه من صنيع النقاد شروطًا نظرية، اضطر معها النقَّاد للقول إن لكل حديثٍ ذوقًا خاصًّا، فلا تتعاملوا بإطلاق الشروط. وأصبح التصنيف يعزل الآثار عن الحديث المرفوع، فاتسعت شقَّة النقد الفقهي والنقد الحديثي.

رابعًا: أعاد الخطيب البغدادي روحَ النقد الشمولي من خلال تجديدٍ مؤصلٍ حدَّد فيه موضوع الجرح والتعديل في النقد، لكن ابن الصلاح - بتلخيصه لكتب الخطيب - أعادنا إلى ذلك التعميم والإطلاق.

خامسًا: يُعَدُّ جهد ابن حجر في تجديد بناء علم مصطلح الحديث - من خلال ترتيبه موضوعيًّا وتيسيره لطالبيه - من إبداعات القرن التاسع الذي نأمل أن يستمر.

سادسًا: لم يحظَ فقه الحديث بعد ابن حجر بأي إضافة تُذكر.

سابعًا: لقد كان للهنود بصمةٌ تجديديةٌ بفضل احتكاكهم بمناهج الحضارة الغربية، فأبدعوا في مجال الدراسات التاريخية لمناهج النقد وإعادة صياغتها صياغةً عصريةً ضمنت مكانها في مناهج البحث المُقرَّرة بالمدارس الغربية.

ثامنًا: عادت موضوعات نقد المتن الحديثي إلى الواجهة منذ أواسط القرن العشرين إلى اليوم، وتعدَّدت البحوث والدراسات، لكنها انقسمت إلى فئتَيْن: فئة متمسِّكة بالسند دون رفض الانفتاح على كل ما يكشف المتن، وفئة ترفض السند جملةً وتفصيلًا، وتريد إدخال الحديث إلى مصاف الأخبار العادية، ولا شكَّ في جسامة الخطأ لما عرفناه عن خصوصيَّة الخبر الشرعي.

تاسعًا: يتميَّز الحديث وعلومه بعناصر ثبات، وعناصر مرونة، ومن أهم الثوابت: السند، وعلم الجرح والتعديل، وخصوصيَّة الخبر الشرعي، ومن أهم المتغيِّرات: النتائج، والقواعد من جهة الإضافة لا من جهة الإزالة، إلَّا ما أكَّده البحث العلمي الخاص مما هو ليس من لوازم الثوابت.

وتبقى أمور أخرى تنضاف إلى هذه العجالة، ومن أهمها خطَّة لجعل مناهج النقد عند المحدثين منهجًا من مناهج البحث العلمي. والحمد لله ربِّ العالمين.

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٠

All rights reserved © 2020